الخاتمة

من خلال عرضنا لمجمل فصول البحث التي تدور حول الإشكالية المطروحة والمتمحورة حول البحث في أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة* دراسة حالة: الجزائر 2002-2014*، فإننا عالجنا الموضوع من خلال ثلاثة فصول كاملة، بحيث تناولنا الجانب النظري في فصلين والجانب التطبيقي عن الوكالة الوطنية للاستثمار من خلال الفصل الثالث، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم الشامل للبطالة وهي التوقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه وكذلك تحدثنا عن الأنواع المختلفة للبطالة ثم تعرضنا إلى الأسباب وآثارها لأنها تعتبر من أكبر المشكلات التي يعاني منها العالم أجمع ثم انتقلنا إلى دراسة واقع البطالة في الجزائر أما الفصل الثاني فقد كان فيه المشروعات الاستثمارية والتمويل المصرفي من خلال التطرق إلى مفهوم الاستثمار بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان هذا بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة ثم تعرضنا إلى المشاريع الاستثمارية وهي تجسيد لفكرة متميزة فنيا واقتصاديا، تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ثم إلى التمويل الذي هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافهم، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين، وبعدها الفصل الثالث بدور التمويل المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية لمكافحة البطالة في الجزائر استعرضنا فيه الإجراءات والآليات للتخفيف من ظاهرة البطالة من خلال برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة وكذا برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية بالإضافة إلى برامج الاستثمارات العامة وصولا إلى الإحصائيات من الوكالة الوطنية للاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، إذ تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة

الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر.

اختبار صحة الفرضيات

لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضيات كما يلي:

- التعريف الاقتصادي للبطالة هو الفرق بين العمل المعروض، وحجم المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في البطالة في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور، وهنا نثبت صحة الفرضية الأولى.
- يقصد بالمشروعات الاستثمارية هو تجسيد لفكرة متميزة فنيا واقتصاديا، تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وهنا نثبت صحة الفرضية الثانية.
- لقد كان دور الإجراءات والآليات لمكافحة البطالة في الجزائر يتمثل في البرامج المقدمة من طرف الدولة وكذا البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية والتي تمثلت في برامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية، برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الأشغال المكثف لليد العاملة، برامج عقود ما قبل التشغيل، جهاز الإدماج المهني، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...، وهنا نثبت صحة الفرضية الثالثة.

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج مجيبين على الإشكالية وعلى مختلف التساؤلات الفرعية وتأكيد أو نفي الفرضيات الموضوعة، ثم محاولين بعدها تقديم مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

ومن أهم النتائج المتوصلة:

- تعتبر آليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياستها متعددة ومتنوعة، ومختلفة المناهج والطرق، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض فئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط وحتى بالنسبة لمن هم

دون تأهيل الأمر الذي يشكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة.

- يتمثل واقع البطالة في الجزائر من خلال هذه الدراسة في عوامل خارجة عن سيطرة الدولة والتي تكمن في انخفاض أسعار البترول وكذا النمو الديمغرافي بالإضافة إلى زيادة دور المرأة في الحياة الاقتصادية بزيادة قدرها 5 مرات خلال الفترة 1996-1998 والعامل الرئيسي عدم التناسق بين التعليم وسوق العمل وفي عوامل داخلة في نطاق الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة تتمثل في ميل السياسة التشغيلية إلى الصيغة التعاقدية بالإضافة إلى سوء تخطيط القوى العاملة الذي يعتبر سببا جوهريا في الزيادة من حدة البطالة حيث أن الهدف من تخطيط القوى العاملة هو خلق مناصب عمل وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة وكذا تباطؤ نمو المشاريع يؤدي إلى حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال.
- إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى ومن الأسباب ظاهرة البطالة المقنعة سياسات التعليم والتوجيه التربوي بالإضافة إلى تفاقم آثار الثروة العلمية التكنولوجية على العمالة وكذا ارتفاع معدلات النمو السكاني أما عن الآثار فهي متنوعة تتمثل في الآثار المادية التي لها تأثير واضح على الحياة المادية للمجتمع، وفي كل مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي وكذا الآثار المعنوية التي تكون أسبابها ذاتية أو شخصية تتمثل بعدم قدرة الشخص على تحمل موقف أو مواقف معينة يتعرض لها خلال حياته كحالة التعطل (البطالة)، وتصبح بذلك عامل ضغط مؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للفرد.
- يعتبر البنك نوع من أنواع المؤسسات المالية المقدمة للقروض بأنواعها ونخص بالذكر تمويل المشاريع الاستثمارية فهناك التمويل المباشر، عندما تكون الرغبتان متوافقان والتمويل الغير مباشر، لما تكون الرغبتان مختلفتان، إلا أننا نجد في هذه الطريقة نوعين من التمويل: تمويل من موارد ادخارية وتكون من فعل الوسيط المالي وتمويل من موارد نقدية تكون من فعل الوسيط النقدي:البنك.

- من خلال نتائج المشاريع الاستثمارية عن الوكالة الوطنية للاستثمار وحسب التصريحات من المسؤول"إن كل المؤشرات في تطوير واضح سواء من حيث عدد المشاريع أو قيمتها أو من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة وأما القطاعات التي هي من أكثر استقطابا في توفير مناصب الشغل تتصدرها الصناعة.
- تسعى مختلف دول العالم والدول النامية بصفة خاصة إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من مردودات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي، سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية أو ارتباطه بشبكة الأسواق العالمية وقد جاء في تصريح للمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبد الكريم منصوري" أن الارتفاع يؤكد تجدد اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الجزائرية وكذا اعتبر أن سنة 2014 أحسن سنة في مجال الاستثمارات المصرحة وهذا منذ سنة 2001.

التوصيات

بالنسبة لأنماط التشغيل يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح البطالة من جديد.

كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكاليات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر وعرفان

الملخص

فهرس الأشكال والجداول

المقدمة العامة.....**أ ب ج د**

الفصل الأول : البطالة الأسباب و الآثار وآليات مكافحتها.

تمهيد 2

المبحث الأول : ماهية البطالة. 3

المطلب الأول مفهوم البطالة..... .3

أولا : التعريف اللغوي: 3

ثانيا: التعريف الاقتصادي: 3

ثانيا:تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU): 4

ثالثا: تعريف منظمة العمل الدولية(OIT)..... 4

رابعا: تعريف الديوان الوطني للإحصائيات ((ONS 4

خامسا: تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT): 4

المطلب الثاني: أنواع البطالة 5

أنواع البطالة المؤقتة: 5

البطالة الموسمية: 5

البطالة الدورية: 5

البطالة الهيكلية 5

البطالة الاحتكاكية: 5

أنواع البطالة العلمية: 6

البطالة التكنولوجية: 6

البطالة التعبدية: 6

البطالة الفكرية: 6

بطالة الزمن: 6

البطالة الفنية: 6

ثانيا: أنواع البطالة اللاإرادية وأنواع البطالة الإرادية 6

أنواع البطالة اللاإرادية: 6

البطالة السافرة: 6
البطالة الإجبارية: 6
البطالة الطبيعية: 6
أنواع البطالة الإرادية: 7
البطالة الاختيارية: 7
البطالة المقنعة: 7
بطالة الأرض والموارد: 7
المبحث الثاني: أسباب البطالة وآثارها. 8
المطلب الأول: آثار البطالة 8
أولا: الآثار المادية: 8
ثانيا: الآثار المعنوية: 9
المطلب الثاني: أسباب البطالة 9
المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر 11
المطلب الأول: الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر 11
البعد الاقتصادي: 11
البعد الاجتماعي 12
الأبعاد التنظيمية والهيكلية 12
المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر 12
العوامل أولا الخارجة عن السيطرة 12
انخفاض أسعار البترول: 12
النمو الديمغرافي: 13
عدم التناسق بين التعليم والتكوين وسوق العمل: 13
البعد المكاني للسياسة السكانية 13
العوامل المباشرة 13
دور المرأة في الحياة الاقتصادية: 13
ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية 14
سوء تخطيط القوى العاملة: 14
تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية: 14
خلاصة الفصل: 15
الفصل الثاني: المشروعات الاستثمارية والتمويل المصرفي
تمهيد 17
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية 18
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه 18

أولا: مفهوم الاستثمار 18
الاستثمار لغة: 18
الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي..... 18
الاستثمار في الاتفاقيات الدولية: 19
الاستثمار في التشريع الجزائري: 19
ثانيا: خصائص الاستثمار 20
المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها 20
أولا: الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي: 20
الاستثمارات المحلية أو الداخلية:..... 21
الاستثمار الخارجي: 22
ثانيا: الاستثمار حسب طبيعتها:..... 22
الاستثمارات المالية: 22
المطلب الثالث: المشاريع الاستثمارية. 23
أولا: مفهوم المشاريع الاستثمارية. 23
ثانيا:خصائص الاستثمار..... 24
ثالثا: أهداف الاستثمار..... 24
أهداف المشاريع الخاصة: 24
أهداف المشاريع العامة. 25
المبحث الثاني: التمويل المصرفي. 26
المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي. 26
المطلب الثاني: وظائف التمويل المصرفي وأهميته. 27
أولا: وظائف التمويل المصرفي. 27
الوظائف التقليدية. 27
الوظائف الحديثة. 27
الحاجة إلى التمويل قصير الأجل 28
الحاجة إلى التمويل طويل الأجل..... 28
ثانيا:أهمية التمويل المصرفي 28
المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل المصرفي. 30
أولا: مصادر التمويل المصرفي. 30
ثانيا: طرق التمويل المصرفي. 30
التمويل المباشر، عندما تكون الرغبتان متوافقتان. 30
التمويل الغير المباشر، لما تكون الرغبتان مختلفتان،..... 31
التمويل المباشر: 31

التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية غير البنكية: 31
التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية البنكية: 31
المبحث الثالث: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية. 32
المطلب الأول: التحليل المالي في حالة قروض الاستثمار. 32
التمويل الذاتي. 32
نسبة المديونية. 33
نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة. 33
نصيب المصاريف المالية في النتائج. 34
تغطية رؤوس الأموال المستثمرة.....34
قدرة التسديد.....34
المطلب الثاني: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار. 34
أولا: عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....34
القروض متوسطة الأجل: 34
القروض طويلة الأجل: 35
ثانيا: القرض الايجاري:.....35
خلاصة الفصل:.....37
الفصل الثالث: دور التمويل المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية لمكافحة البطالة في الجزائر
تمهيد:.....38
المبحث الأول: إجراءات وآليات مكافحة البطالة في الجزائر. 40
المطلب الأول: برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة لمكافحة البطالة. 40
أولا: برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية(ESIL): 40
ثانيا: برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الأشغال المكثف لليد العاملة(TUP-HIMO): 40
ثالثا: برنامج عقود ما قبل التشغيل: 40
رابعا: جهاز الإدماج المهني: 41
المطلب الثاني: برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية لمكافحة البطالة 42
أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEG): 42
ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDG): 42
ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): 44
رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC): 44
المبحث الثاني: انعكاس البرامج الاستثمارية على البطالة في الجزائر. 44
المطلب الأول: برامج الاستثمارات العامة. 44
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004). 44
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2004-2009). 46

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014): 49
المطلب الثاني: أثر البرامج على مؤشر البطالة. 50
أولا: أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على البطالة.....53
ثانيا: أثر سياسة برنامج التكميلي لدعم النمو على البطالة.....53
ثالثا: أثر سياسة برنامج توطيد النموالاقتصادي على البطالة.....53
المبحث الثالث:دور التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر 55
المطلب الأول: تطور المشاريع الاستثمارية.....55
أولا: تطور التصريحات بالاستثمار. 55
ثانيا: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة.....57
المطلب الثاني:تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاع ونوع الاستثمار.....58
أولا: حسب قطاع النشاط. 58
ثانيا: حسب نوع الاستثمار. 61
ثالثا: حسب القطاع القانوني. 63
المطلب الثالث: المشاريع الاستثمارية الأجنبية.....65
أولا: المشاريع التي تشترك مع المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية.....65
ثانيا: تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب القطاع. 66
خلاصة الفصل 69
الخاتمة العامة..... **73 72 71 70**
قائمة المراجع..... **77 76 75 74**

الفصل الأول : البطالة الأسباب و الآثار وآليات مكافحتها

تمهيد

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفوة حياة الأفراد من آن لآخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة.

فالهدف الأساسي من الدراسات الاقتصادية بوجه عام، هو رسم وتحديد السبل المؤدية لرفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة والتعطل، لذا فقد حظيت ظاهرة البطالة باهتمام كبير على الصعيد النظري الوصفي والواقعي التطبيقي، وتنوعت أشكالها وصورها، واختلفت أسبابها ومبرراتها وعمت آثارها على الفرد والمجتمع والدولة والعالم.

وفي هذا الفصل سيتم التعرف على البطالة من الناحية نظرية ، حيث يقسم الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: أسباب البطالة وآثارها.

المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية البطالة

كثرت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها، نظرا لتعدد أشكالها وأنواعها وفي هذا الجزء سيتم القاء الضوء على ما تحمله هذه الظاهرة من معاني وأنواع.

المطلب الأول : مفهوم البطالة.

أولا : التعريف اللغوي:

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجالات الدراسة الاقتصادية والدراسات الاجتماعية إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيتها، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة، فقد ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بطل، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال الشخص العاطل عن العمل يعني أنه فقد حقه وصلاحيته. في حين أن البطالة في اللغتين الانجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف، وفي اللغة الفرنسية كلمة (chômage)- والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل لكن فعل (chômer)- يعني أيضا الاستظلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله[1].

ثانيا: التعريف الاقتصادي:

الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور[2].

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013، ص:26.

[2] محمد مازن محمد الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة (1996-2012)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص:19.

1. تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU):

فالبطال* هو كل شخص بلغ سن محدودة ولا يقوم بأي عمل، سواء أكان بأجر أو عملا حرا، رغم أنه مستعد للعمل ويبذل جهد في البحث عنه*[3]

2. تعريف منظمة العمل الدولية (OIT):

حيث عرفت العاطل على أنه* كل قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى*[4].

3. تعريف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

يعتبر الشخص بطالا أن توفرت فيه المواصفات التالية:[5]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 و60 سنة.
- يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء العمل.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

4. تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT):

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[6]

- أن يكون في السن يسمح بالعمل بين 15 سنة و64 سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

[3]ONU, **Rapport mondial Sur le Développement Humain.** De BOECK UNVERSITE, BRUXELLES,2000,P:277.
[4]Olivier Bellego, Mokehtar Lakehal, Caire Guy. Jannot-Robert**, Ddictionnaire Des Qquestion Sociales**: Loutil Indispensable Pour Comprerdre Les Enjeux Sociaux: Harmattan, Paris, 2005, p:60.
[5]ONS, **Donnes Statistiques, Activité, Emploi Chômage**, Algérie. N514, Edition, 2008, p:07.
[6] موسى بن منصور و ميلود زنكري، **فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر–** الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي برج بوعريريج، ص:3.

وعلى العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي: البطالة هي التوقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

أولا: أنواع البطالة المؤقتة وأنواع البطالة العلمية.

1. أنواع البطالة المؤقتة: وأهم أنواعها مايلي:

1.1. البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث أساسا في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي، فقد أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة أدى إلى الحد من العمالة الزراعية وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو للتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك[7].

1.2. البطالة الدورية: إن البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن تطور الطلب، فهي تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، وجاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في القطر[8].

1.3. البطالة الهيكلية: البطالة الهيكلية هي تلك البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتوزيع القوى العاملة(العاملين والعاطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليها، وتعرف كذلك البطالة الناجمة عن خلل أو تغير في هيكل الاقتصاد بحيث لا يوافقه تغيرات في هيكل سوق العمل، بمعنى ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة أو التحول من القطاع لآخر[9].

1.4. البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للمشتغلين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين الباحثين عن عمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة العمل مع جانب العرض، وهذا يتطلب توفير

---

[7] البطالة، **اضاءات**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت السلسلة السادسة، العدد الثالث، أكتوبر، 2013، ص:03.

[8] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص:155.

[9] غربي حمزة و قمان مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية– مع الإشارة إلى حالة الجزائر–** الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 19/18أفريل 2012، ص:12.

مركز للمعلومات الخاصة بفرص التشغيل، الذي من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر[10] .

2. أنواع البطالة العلمية: وأبرز أنواعها مايلي:[11]

1.2. **البطالة التكنولوجية:** وترتبط بالتغير التكنولوجي الذي يطرح تغيير الأيدي العاملة والمهارات.

2.2. **البطالة التعبدية:** وهي البطالة التي دفع اليها تصور معين لمبادئ الدين، أي أن يفهم الانسان أن بعض مبادئ الدين تستدعي ترك العمل وبالتالي فلا يعمل.

3.2. البطالة الفكرية: ونعني بها عجز الفكر عن الإبداع والابتكار في مجال تخصصه، أو في مجالات أخرى وعجزه عن إضافة الجديد إلى الابتكارات الوطنية والعالمية الفكرية المادية.

4.2. بطالة الزمن: ونعني بها عدم إعطاء القيمة الثمينة للوقت خاصة والعالم يعرف تنافسا حضاريا تحسب خطواته بالثواني، وكثيرا ما نلاحظ في مجتمعنا الجزائري تضييع الوقت بأي شكل من الأشكال مثل الدخول إلى العمل في وقت متأخر والخروج قبل انتهاء مدة العمل الرسمية، ثم التباطؤ أثناء العمل وتضييع الوقت عن عمد سواء في الإدارة أو المصنع، كل هذا بسبب عدم الوعي وعدم تقدير الزمن في الصراع الحضاري وضرورته في التقدم التكنولوجي.

5.2. البطالة الفنية: وتعني وجود عاطلين عن العمل بسبب عدم توافر فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وقدراتهم الفنية، وهذا النوع من البطالة معروف في العالم المتقدم والمتخلف على السواء، غير أن خطورتهما تزداد في المجتمعات المتخلفة لوجود فجوة واسعة بين فنون الإنتاج في العالم المتقدم والعالم المتخلف.

ثانيا: أنواع البطالة اللاإرادية وأنواع البطالة الإرادية.

1. أنواع البطالة اللاإرادية: وأبرز أنواعها مايلي:

1.1. البطالة السافرة: تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى معين لكن دون أن يجدوه فهم عاطلون تماما عن العمل[12].

2.1. البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، حيث يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عند مستوى

---

[10] محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص:13.

[11] محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 34-38.

[12] صليحة بوهلال، **وكالات تشغيل الشباب(النتائج والعوائق) دراسة الوكالة الولائية للتشغيل-ورقلة**- مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص:12.

التشغيل الكامل، فان معدل البطالة السائدة يكون أكبر أو أقل من البطالة الطبيعي، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش الاقتصادي فان معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي[13].

3.1.البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد، كأن يعلن المشروع إفلاسه، أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم[14].

2.أنواع البطالة الإرادية: وفيما يلي عرض لأهم أنواع هذه البطالة:

1.2.البطالة المقنعة: تعرف البطالة المقنعة على أنها حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجور في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة، تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة[15] .

2.2.البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بكامل إرادته واختياره دون إجبار أو إكراه، كتقديم استقالته من العمل أو تركه لتفضيله وقت الفراغ، أو لأنه يفكر في البحث عن عمل بظروف أحسن وأجر أفضل[16].

3.2.بطالة الأرض والموارد: هذا يبدو متناقصا إذ أن بطالة الأرض تعني عدم استغلالها ظاهرا وباطنا وإهمالا تاما أو جزئيا، وهذا ما نلاحظه في الجزائر والبلدان المتخلفة، حيث إهمال الكثير من الأراضي الخصبة، ومن جهة أخرى نجد بطالة الموارد الطبيعية في باطن الأرض وفي أعماق البحار، وتكون إما في حالة بطالة جزئية لاستغلالها الناقص، إما في حالة بطالة تامة للجهل لوجودها أو إهمال استغلالها أو لعدم القدرة على استغلالها، الذي يرجع إلى قلة الخبرة والإمكانيات المالية والتقنية[17].

---

[13] محمد مازن الأسطل، **مرجع سابق**، ص:30.

[14] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**–دراسة ميدانية بولاية قسنطينة– مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص:19.

[15] سليم عفون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**–دراسة قياسية تحليلية– مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009–2010، ص:12.

[16] صابر بلول، **الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع، الأسباب، الحلول**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002، ص:258.

[17] محمد دمان ذبيح، مرجع سابق ،ص:38.

المبحث الثاني: أسباب البطالة وآثارها

تبين مما سبق بأن البطالة من أكبر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم أجمع، وهو الأمر الذي دفع كافة المهتمين في جميع المجالات عن أسبابها وآثارها، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين.

المطلب الأول: آثار البطالة

أولا: الآثار المادية: وهي التي لها تأثير واضح على الحياة المادية للمجتمع، وفي كل مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبشكل عام فإن هذه الآثار تتمثل فيمايلي:[18]

1. من المعلوم أنه يجب أن يساهم كل فرد في العمل فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة العمل فمعنى ذلك إهدار وخسارة الإمكانيات وطاقات يمكن أن تساهم في الإنتاج، ويمثل ذلك خسارة اقتصادية في القوى القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان يتيح من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون ومما يساعد على تفاقم المشكلة من هذا البعد الاقتصادي مايلي[19]:

أ- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يودي الإنتاج إلى ربح كان يلبي طموحاتهم.

ب- ارتفاع معدل التضخم، فهناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين التضخم والبطالة.

ت- تناقص القوة الادخارية للمجتمع بدرجة كبيرة وساعد على ذلك ظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية.

2. البطالة تؤدي إلى انتقاء الأمن الاقتصادي، بحيث يفقد العامل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.

3. تؤدي البطالة إلى هدر في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي، لأن البطالة العالية هدر للموارد.

4. تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العاملة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين.

5. تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الأجور الحقيقية.

6. تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال إلى الاضطرابات، والإضراب عن العمل.

7. الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء للوطنية.

---

[18] نفس المرجع السابق ، ص:47.

[19] محمد حسين عبد القوي، **البطالة المشكلة والعلاج**، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين، ص:4.

ثانيا: الآثار المعنوية: تتمثل الآثار المعنوية بأسباب ذاتية أو شخصية تتمثل بعدم قدرة الشخص على تحمل موقف أو مواقف معينة يتعرض لها خلال حياته كحالة التعطل (البطالة)، وتصبح بذلك عامل ضغط مؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للفرد، ويشار عادة إلى:[20]

القابلية والاستعداد الذاتي، وتزداد القابلية والاستعداد الذاتي لعدم التوافق الاجتماعي عند الفرد في حالة تعطله عن العمل. حيث أكدت الدراسات ذات الاختصاص ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر ماهي عليه لدى العاملين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة الاعتلال النفسي والعقلي تنتشر وتشيع بشكل أكبر لدى الأشخاص العاطلين عن العمل والمتشردين ومن يعيشون في أحياء ومساكن معدمة من حيث الخدمات العامة، كما أن نتائج دراسة الميدانية تدعم وبشكل قوي الافتراض القائم على أن فقدان العمل يؤثر سلبا على الصحة النفسية بالنسبة للعاطلين عن العمل، ويبرز هذا التأثير بشكل واضح في الشخصية، مستوى التكيف والسلوك، واتساقا مع هذه النتائج أكدت نتائج دراسات أخرى على أن هناك تزامنا وترابطا بين حالة التعطل ورداءة الصحة العقلية، إضافة إلى تأثير التعطل على الصحة العقلية يكون لدى الرجال أكثر منه عند النساء، ولعل ذلك يعود إلى الدور التقليدي للرجل كمسؤول عن الأسرة والمعيل الرئيسي لها، مما يجعله أكثر تأثرا بضغوط حالة التعطل.

المطلب الثاني: أسباب البطالة

ومن بين هذه الأسباب:

1. ظاهرة البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية والشركات العامة المملوكة للدولة، فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية(الجزائر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات[21] .

2. سياسات التعليم والتوجيه التربوي تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصا فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار الاختلال الذي ينتج نتيجة إلى عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد ففي البلدان المتقدمة هناك نوعا من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من اتساع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات

[20] محمد بن عبد الله البكر، **البطالة والآثار النفسية: دراسة ميدانية تحليلية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلة26، العدد51، ص:158.

[21] سميرة العابد وزهية عبار، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، عدد11، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص:76.

التعليم فيها كما أن الحاجة إلى التعليم العالي أمرا ضروريا الأمر الذي يعتبره المنظرون بأنه دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي–ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة والكفؤة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى مهارات والكفاءات اللازمة له، فالخلل الواضح في النظام التعليمي يؤدي إلى عدم تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل[22].

3. تفاقم آثار الثورة العلمية التكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من القطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري[23].

4. ارتفاع معدلات النمو السكاني إذ يعد من الأسباب الاجتماعية التي تنجم عنها البطالة، حيث نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة وخلق مناصب جديدة شغل جديدة، لكن هذا لا يتحقق في غالبية الدول النامية[24].

5. توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد تأمينات [25]، مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.

6. انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.

7. عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم، لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية.

---

[22] وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة**، مقدمة إلى الأكاديمية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك، ص:14.

[23] بولقراس ابتسام، **مداخلة: آليات مكافحة البطالة–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا**، جامعة الحاج لخضر، ص:4.

[24] نفس المرجع السابق ، ص:5.

[25] خليلي أحمد و هاشمي بريقل، **واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، ص:5.

المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر.

إن الحديث عن واقع هذه المشكلة في الجزائر يدفع بدون شك للبحث عن أسبابه وأبعادها والتي يمكن إجمالها في مطلبين.

المطلب الأول: الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر.

لقد كانت سياسات للشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية، ومنها ما هي غير ذلك:[26]

1. البعد الاقتصادي: يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

2. البعد الاجتماعي : يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما بترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقلما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً ، وبالبلاد ثانياً ، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

---

[26] عبد الحميد قومي و حمزة العايب، **إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل**، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 16/15نوفمبر2011،ص:9.

3. الأبعاد التنظيمية والهيكلية: وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيمايلي:

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009.
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج.
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على الآليات والبرامج.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

أولا: أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة:

1. انخفاض أسعار البترول: لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل وجلي سنة 1986 نتيجة أزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في سنة 1986

ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي وما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.[27]

2. النمو الديمغرافي: وبذلك تأثر عالم التشغيل وتأثرت دالة الطلب على العمل في حين بقيت دالة العرض على العمل في ازدياد مستمر وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة[28].

3. دور المرأة في الحياة الاقتصادية: حيث عرفت العشرية الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل 1,8% سنة 1996 إلى 9,6% سنة 1998 أي بزيادة قدرها 5 مرات[29].

4. عدم التناسق بين التعليم والتكوين وسوق العمل: إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب العمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية، حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخرجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة، وبالتالي زيادة المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم التجانس في هيكله، حيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في التخصصات الأخرى[30].

5. البعد المكاني للسياسة السكانية: مما لاشك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية إذ أن التركيز السكاني على المساحات المأهولة بسبب النزوح السكاني من الريف إلى المدينة، ومما لا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى، وقد ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة[31].

ثانيا: العوامل المباشرة: تتمثل هذه العوامل في:[32]

---

[27] ماضي بلقاسم و أمال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة وتقييم سياسات علاجها**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار، عنابه، 20سبتمبر2011، ص:1.

[28] صاطوري الجودي و بهلول لطيفة، **أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15نوفمبر2011، ص: 6.

[29] صاطوري الجودي، **مرجع سابق**، ص:6.

[30] ماضي بلقاسم و أمال خدادمية، **مرجع سابق**، ص:5.

[31] بن سعدي جمال، **البطالة في الجزائر "تعريف، الأسباب الآثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،16/15نوفمبر2011، ص: 13.

[32] نفس مرجع سابق، ص:13.

1. ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية: مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية، بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات.

2. سوء تخطيط القوى العاملة: يعتبر سببا جوهريا في الزيادة من حدة البطالة حيث أن الهدف من تخطيط القوى العاملة هو خلق مناصب عمل وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة.

3. تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية: وتأخر آجال تسلمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها مما يؤدي في النهاية إلى حل أو غلق هذه المؤسسات، مما سينتج عنه حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال.

خلاصة الفصل:

لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي على حد السواء وان تزايدت حدتها في الآونة الأخيرة. وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها و تفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وكذلك سكاني ومنها التقني والتنظيمي والإداري وقد ترك ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية.

الفصل الثاني: المشروعات الاستثمارية والتمويل المصرفي

تمهيد

نظـرا لتنـوع الاحتياجـات التمويليـة للمشـروعات الاسـتثمارية وقصـور مواردهـا الذاتيـة علـى إشـباع تلـك الاحتياجات، يعتبر الائتمان والقروض المصرفية من المصادر الهامة في تمويل تلك المشروعات، ويعزى للبنوك الدور الرئيسي لذلك.

وتساهم البنوك التجارية اليوم في تمويل تلك المشروعات من خلال منح قروض متوسطة وطويلة الأجل بعد أن كانت حكرا على بنوك متخصصة، ولأن البنك يعمل على حماية مصلحة المودعين ويسعى في نفس الوقت لتحقيق الأرباح فهو حريص على حسن إدارة تلك الموارد.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المشروعات الاستثمارية والتمويل المصرفي حيث يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: التمويل المصرفي.

المبحث الثالث: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

تحضى عملية الاستثمار، وخاصة في العشريات الأخيرة باهتمام خاص، حيث تنوعت مجالات توظيف الأموال، التي من شأنها زيادة مداخيل الفرد وتحقيق الرفاهية من خلال المشاريع الاستثمارية، وانطلاقا من هذا الاهتمام ارتأينا في هذا المبحث إلى دراسة كل من مفهوم الاستثمار وخصائصه وكذا أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها وأخيرا إلى المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه

أولا: مفهوم الاستثمار.

1. الاستثمار لغة:

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر."والثمر حمل الشجر وأنواع المال"، ويطلق الثمر على عدة معان، منها:[33]

أ- حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر، ويطلق-مجازا- على الولد، ومنه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد.

ب- المال، ومنه ما نسبه الإمامان الطبري والنيسابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى ((وكان له ثمرة فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا)) الكهف:34. قالوا بأن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال.

ت- النماء والزيادة،.....وإنما سميت ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.

ويقال: ثمر الرجل ماله: نماه وكثره، وثمر الله مالك أي كثره واستثمر الشيء جعله يثمر فيستعمل لفظ استثمار، وهو مصدر استثمر، للدلالة على " طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به". كما يستخدم لفظ استثمار كمرادف للانتفاع والاستغلال.

2. الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي:

الاستثمار هو عملية هادفة لتكوين رأس المال، وتتكون عملية الاستثمار من عناصر أساسية هي:[34]

أ- المساهمة: حيث يقدم المستثمر"عطاءا" أو "مساهمة" في شكل أموال أو أصول مادية غير ذلك.

---

[33] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 29.

[34] شعور حبيبة مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص: 11.

ب- نية الحصول على الربح: إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح أو فوائد، وإلا فلا تعد العملية استثمارا.

ت- المجازفة(المخاطرة): إن نية الحصول على الربح لا تعني"بداهة" التخفيف الفعلي لذلك الربح، فالمساهمة مجازف بها"مخاطر بها"، وقد يحقق المستثمر أرباحا كبيرة أو صغيرة كما قد يتحمل الخسارة.

ث- عامل الزمن: إن المستثمر ينتظر بطبيعة الحال مدة كي يرى استثماره فهو لا يحقق الربح فورا بشكل عام، لذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة عن عملية الاستثمار يستغرق وقتا.

3. الاستثمار في الاتفاقيات الدولية:

يمكن تصنيف القوانين التي تناولت مصطلح الاستثمار إلى مجموعتين:[35]

الأولى تتعلق بحركة رؤوس الأموال والأخرى عبر الحدود، وهي تعرف المصطلح من منظوره الضيق، والثانية تتعلق بالتشريعات المناط بها حماية الاستثمار الأجنبي، وهي بهذه الصفة تعطي مصطلح الاستثمار تعريف أوسع وأشمل.

4. الاستثمار في التشريع الجزائري:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر مايلي:[36]

أ- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

ب- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

ت- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار هو قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.

[35] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص: 32.
[36] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، الصادر بتاريخ 2001/8/22.

ثانيا: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بمجموعة من المميزات المشتركة والخصائص العامة نذكر منها مايلي:[37]

- إن الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.
- يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية، واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.
- وجود قيم حالية تم التضحية بها.
- وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.
- ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل.
- إذا فالاستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة ترتكز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد وتضفي نوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها

أولا:الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي:

يمطن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية وكما يلي:[38]

1. الاستثمارات المحلية أو الداخلية:

هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال وكمايلي:

أ- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

[37] نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري "دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوفرة بومرداس، 2009/2008، ص: 25.
[38]

- ✓ الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مثل تأسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات .....الخ.
- ✓ الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية، ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات مثل الطرق والجسور والهياكل الإرتكازية الأخرى.
- ✓ الاستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يساهم بشكل مباشرة أو غير مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل المتاحف والتماثيل والنصب التذكارية.....

ب- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والغرض الأساسي منه تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية، أي تأمين استمرارية عملية الإنتاج والبيع بدون توقف.

ت- الاستثمار في فائض التصدير وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي، ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

ث- الاستثمار في الأوراق المالية وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

2. الاستثمار الخارجي:

الاستثمار الخارجي هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أم جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتختلف طبيعة الاستثمارات الخارجية عن المحلية بطبيعة وأنواع الأدوات الاستثمارية المختارة، والعملات المستخدمة فيها ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر ومقدار العائد والمرونة التي يحققها مثل هذا الاستثمار، ويلعب الاستقرار دورا مؤثرا في جذب الاستثمارات الخارجية وكذلك حجم السوق من حيث عدد السكان والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد إضافة إلى ضرورة توفر البنية التحتية والهيكلية الأساسية في اقتصاد البلد باعتبارها ميزة جاذبة للاستثمار الخارجي.

ثانيا: الاستثمار حسب طبيعتها: ويمكن تبويب الاستثمارات من الناحية النوعية إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية أو استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة وكمايلي:[39]

1. الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:

إن الاستثمار الحقيقي "يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة، ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، كالعقار والسلع. في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس، ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع.

2. الاستثمارات المالية:

يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح آية منشأة في شراء الأسهم والسندات. الأمر الذي يقوم من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها.

فالاستثمارات المالية، هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات. ويمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات، تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها. وبالتالي فإن الأصل المالي يرتب لحاملة الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية. في حين يترتب على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، ومثال ذلك عند إصدار شركة صناعية أسهما إضافية لتمويل عملية توسع في الشركة. فهذه العملية تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال والمبالغ التي ستحصل عليها الشركات، عند إصدار السندات أو الأسهم، ستستخدمها في شراء أصول حقيقية جديدة كالآلات والمعدات. وهذه الأصول يترتب عنها خلق منافع جديدة، متمثلة في شكل سلع أو خدمات.

[39] عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص 39 40.

المطلب الثالث: المشاريع الاستثمارية.

أولا: مفهوم المشاريع الاستثمارية

المشروع: عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما أن تكون بشكل سلعة أو منتوج عادي مثل مشروعات الإنتاج الزراعي، أو مشروعات صناعية لإنتاج السلع المختلفة، أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروعات إنشاء المستشفيات أو الجامعات، أو الطرق أو الموانئ أو المطارات[40].

المشروع الاستثماري هو تجسيد للعملية الاستثمارية، لذلك فقد اختلفت التعاريف بشأنه:[41]

فمنهم من يعرفه بأنه"قرار استثماري يهدف إلى خلق تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية معينة، وأيا كانت التعاريف المعطاة للمشروع فإنه في المحصلة النهائية قرار استثماري ذو هدف قد يكون تحقيق عائد مادي وهو الربح-كما هو الغالب في مشروعات القطاع الخاص- أو تتعدى ذلك لتحقيق أهداف اجتماعية(رفع معدلات التشغيل، خلق دخول جديدة.....)، واقتصادية(استغلال الموارد المحلية، زيادة حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي.....)، وهذا ما يؤطر المشروعات العامة.

كما يعرف بأنه نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة، ويؤدي إلى وجود منتجات، وهو ما يلوح كفرصة سرعان ما تحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.

ويعرف أيضا على أنه مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية، تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع.

كما يمكن تعريفه بأنه اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر يستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.

مما سبق نلخص أن المشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة متميزة فنيا واقتصاديا، تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

---

[40] محفوظ جودة، حسين اليحيى، حسني خريوش، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009، ص: 7.

[41] خالدي خميسة ونوري سليمة، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص: 15.

ثانيا: خصائص الاستثمار

يتميز كل مشروع بمجموعة من الخصائص تميزه من أنشطة المشاريع الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص مايلي:[42]

- الغرض: يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري.
- دورة الحياة: يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع.
- الانفرادية: يتميز كل مشروع بخصائص فردية ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى.
- الصراع: يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به.
- التداخلات: يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى.

ثالثا: أهداف الاستثمار

تسعى المشاريع الاستثمارية في مجملها إلى تحقيق أهداف معينة تمثل الحافز ونقطة الانطلاق نحو محاولة إقامة أي نوع من هذه المشاريع:[43]

1. أهداف المشاريع الخاصة:

إن الهدف المسيطر لدى المشاريع الخاصة يتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن والمتمثل في الربح الصافي والسعي الدائم إلى تعظيمه، وقد يستهدف تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل القصير، ولكن في غالب الأحيان تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيق الربح على المدى الطويل.

فالربح إذن يمثل الهدف الأساسي لإقامة المشاريع الخاصة والدافع الرئيسي لوجودها، ولكن في الواقع العملي قد تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف أخرى إلى جانب تحقيقها للربح نذكر منها:

- المحافظة على الأصول المادية التي تمتلكلها المؤسسة وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، ومن ثم إقامة مشروع معين يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية للمخاطر.

[42] أوسرير منور، جيلالي بن حاج جيلالي معزاوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الجزائر، ص: 332.
[43] نمري نصر الدين، مرجع سابق، ص: 36-38.

- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ومركز مالي مناسب وتحسين المركز النسبي في السوق والابتعاد عن المنافسة وعن مخاطر السوق، ومن ثم تحقيق هدف البقاء والاستمرار في النشاط.
- بعض المشاريع الخاصة قد تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة التي تعمل بها، واكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.
- قد تسعى بعض المؤسسات إلى إقامة مشاريع معينة في إطار التكامل العمودي أو الأفقي التي تتعلق بإنتاج سلع وخدمات مكملة للمنتجات التي تنتجها، أو بعض المواد التي تحتاجها، وهذا ليس بهدف تحقيق الربح منها، ولكن بغرض تدنية التكاليف أو تنشيط المبيعات والإيرادات الخاصة بالنشاط الأصلي الذي تزاوله.
- قد تفرض الدولة بعض المشاريع على القطاع الخاص بغرض تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عامة.

2. أهداف المشاريع العامة:

إن الهدف المسيطر لدى المشاريع العامة يتمثل في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة بالإضافة إلى تعظيم المنفعة العامة للمجتمع، كما يمكن رصد لهذه المشاريع أهداف أخرى قد تسعى إلى تحقيقها، وفي هذا الإطار يمكن اختصار الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المشاريع العامة فيمايلي:

- الربح، حيث قد يتطلب نشاط المشروع العام تحقيق الربح حتى يضمن الاستقرار والبقاء في النشاط خصوصا في ظل التحولات نحو الخوصصة.
- أهداف مالية، وهذا للحصول على موارد مالية معينة تدخل في إطار الموازنة العامة للدولة كاحتكارها لإنتاج نوع معين من المنتجات تكون بديلة عن فرض ضرائب جديدة،
- أهداف اقتصادية، لمنع الاحتكار والاستغلال أو الدخول في بعض المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتحتاجها عملية التنمية.
- أهداف أمنية، بهدف المحافظة على الأمن والاستقرار الوطني.
- أهداف إستراتيجية، كإقامة مشاريع إنتاج الأسلحة.
- أهداف اجتماعية، كإقامة المدارس والمستشفيات ومختلف المشاريع ذات المنفعة العامة للمجتمع.
- أهداف إيديولوجية، فقد تسعى الدولة من وراء إقامة بعض المشاريع إلى نشر عقيدة معينة.
- أهداف تكتيكية، كإقامة بعض المشاريع التي تهدف إلى تطوير التكنولوجيا المستوردة حتى تتلاءم مع الظروف المحلية أو تطوير وخلق تكنولوجيا وطنية ملائمة للتقدم وغيرها.

المبحث الثاني: التمويل المصرفي

يقصد بحاجة مشروع ما إلى الإئتمان حاجته إلى رأسمال لا يتوفر لديه، بمعنى عدم كفاية مصادر تمويله الذاتية، و من ثم يلجأ المشروع إلى المصادر التمويلية الخارجية و يستوي في ذلك أن يكون الإقتراض لآجال طويلة أو متوسطة أو قصيرة. للتمويل دور هام في تنمية المؤسسات، فهو يعتبر الطاقة المحركة لمشاريعها، كما يحتاج كل شخص إلى أموال قبل إنطلاقه في النشاط. و من خلال هذا المبحث سوف نوضح مفهوم التمويل، وظائفه، أهميته، وكذا مصادر وطرق التمويل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي.

نظرا لقيام المؤسسات على مبدأ الاستمرارية والتوسع فإنها تحتاج وبشكل مستمر إلى رؤوس الأموال لاستثمارها في شكل أصول مختلفة من معدات، آلات، مباني ومخزون وغيرها لتنفيذ البرامج والخطط، ويعتبر التمويل الداعم الأساسي لهذه الأخيرة. ويمكن إبراز مفهوم التمويل من خلال المفاهيم التالية:

المفهوم الأول: التمويل لغة هو" الإمداد بالمال" والتمويل اصطلاحا هو" مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"[44].

المفهوم الثاني:" يمكن تعريفه على أنه مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئية المالية التي يتواجد فيها[45].

المفهوم الثالث: يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:[46]

- تحديد دقيق للوقت الحاجة له.
- البحث عن مصادر للأموال.
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان.

---

[44] زواري فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، 2009/2008، ص: 30.

[45] دريد كامل أل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 99.

[46] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2009، ص: 21.

ومن خلال كل هذا نستنتج المفهوم الشامل للتمويل على أنه تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافهم، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين.

المطلب الثاني: وظائف التمويل المصرفي وأهميته.

أولا: وظائف التمويل المصرفي

وتتمثل فيمايلي:

1. الوظائف التقليدية.

تتمثل الوظائف التقليدية فيمايلي:[47]

- قبول وخلق الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة. وبشكل هذه الودائع(ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية) موارد المصرف التجاري.
- تقديم القروض: تقوم المصارف التجارية بالإقراض(السحب على المكشوف، فتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها. والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله. ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

2. الوظائف الحديثة.

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال مايلي:[48]

[47] محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، مصر، 2002، ص: 15.
[48] الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الثانية، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص: 56-57.

- تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية(قروض، أسهم، سندات)، وباستثماراتها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلابد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها ولضمان استرجاع رؤوس أموالها. وتشتمل هذه الدراسات: دراسة السوق، دراسة فنية ودراسة اقتصادية.
- تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل.
- تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير والاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية.
- تساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبنى سياسة خوصصة مشروعاتها العامة كليا أو جزئيا.
- تساهم المصارف أيضا في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشأة وتطوير السوق المالية.

ثانيا: أهمية التمويل المصرفي

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال، أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار، وتكمن أهمية التمويل لهاتين الدورتين كمايلي:[49]

1. الحاجة إلى التمويل قصير الأجل: تلجأ عادة المؤسسات إلى التمويل القصير الأجل العجز في رأس المال العامل الناتج على النشاط الداخلي للمؤسسة، فأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها، ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل. وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا هاما في استمرارية النشاط وتوسيعه، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة.

[49] زواري فضيلة، مرجع سابق، ص ص: 31 32.

ولهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تتجنب عددا من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة إلى أنه رغم هذه الحقيقة، فان المؤسسات تلجأ إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:

- ضعف نسبة المخاطرة، وهو أمر يهم الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية.
- قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة من الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.
- الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآني في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية.
- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد، أي لا تتحمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بالمدة المتفق عليها، فإن ذلك يعني عدم تحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.

2. الحاجة إلى التمويل طويل الأجل: تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية.

ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق مايلي:

- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل.
- تمويل الجزء الدائم من رأس مال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل.
- تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة.

المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل المصرفي.

أولا: مصادر التمويل المصرفي

يمكن لنا أن تقسم مصادر التمويل إلى:

1. من حيث الملكية: يتم التصنيف إلى مصادر من مالكي المؤسسة كزيادة رأس المال والاحتفاظ بجميع أو جزء من الأرباح وإلى مصادر من المقرضين كالبنوك وموردي الآلات والمعدات ومؤجريها وموردي المواد الخام.....الخ.
2. من حيث المصدر: مصادر داخلية وهي الأرباح المحتجزة، بيع الأصول والاستهلاك ومصادر خارجية ويشمل الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية، إصدار سندات وتسهيلات الموردين[50].
3. من حيث النوع: وينقسم إلى:[51]

أ- تمويل مصرفي، وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ب- تمويل تجاري، وهو الذي نحصل عليه من التجار.

4. من حيث المدة(الفترة الزمنية)وينقسم إلى:

أ- تمويل طويل الأجل، مثل القروض البنكية، السندات.....الخ وتكون مدته أكثر من 10سنوات.

ب- تمويل متوسط الأجل، وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية.....الخ.

ت- تمويل قصير الأجل، وهو الذي تكون مدته أقل من سنة. مثل القروض البنكية، التمويل التجاري، أذونات الخزينة...الخ.

ثانيا: طرق التمويل المصرفي

الهدف هو جعل المدخرين يوظفون أموالهم عند المتعاملين الذين هم بحاجة إليها. وهذا يتم عن طريقتين:[52]

1. التمويل المباشر، عندما تكون الرغبتان متوافقتان.

[50] حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 122.

[51] طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 26.

[52] بخرار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص:26-29.

2. التمويل الغير المباشر، لما تكون الرغبتان مختلفتان، إلا أننا نجد في هذه الطريقة نوعين من التمويل: تمويل من موارد ادخارية وتكون من فعل الوسيط المالي وتمويل من موارد نقدية تكون من فعل الوسيط النقدي: البنك.

- إذن هناك نقطتان يجب الاعتناء بهما في هذا الصدد:
- التمييز بين مصدر التمويل: ادخار مالي أو إصدار نقدي.
- وجود الوسيط أو غيابه، مما يؤدي إلى وجود ثلاث طرق للتمويل.

❖ التمويل المباشر.

❖ التمويل الغير مباشر عن طريق الوسائط المالية الغير بنكية.

❖ التمويل الغير مباشر للوسائط المالية البنكية.

التمويل المباشر:

ويسمى أيضا نظام التمويل بالوساطة المالية، أين يتم الاتصال مباشرة بين الفئات ذات العجز والفئات ذات ال فائض، دون اللجوء إلى أي وسيط مالي، ويكون ذلك عن طريق قيام الفئات ذات العجز بإصدار أوراق مالية يقوم الأفراد بالاكتتاب فيها، مقابل الحصول على عوائد دورية متفق عليها(توزيعات، فوائد،.....الخ)[53].

التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية غير البنكية:

يخضع هذا النوع من التمويل إلى مبدأ تجميع الوسائط المالية غير البنكية وتوزيعه على المستفيدين. فهم يقرضون أموالا يقترضونها.

التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية البنكية:

يتميز هذا التمويل بعدم تدخل الادخار، الأموال التي تقرض لذوي العجز في التمويل لم تجمع من المدخرين بل هي من إصدار البنك من لاشيء عن طريق تحويل نقدي لسند قدمه المقترض له.

[53] مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة"BDAR"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص: 18.

المبحث الثالث: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

يعتبر البنك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والنبات بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء في مجال تمويل الاستثمار لأنها تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم وسنستعرض في هذا المبحث مطلبين حيث المطلب الأول التحليل المالي في حالة القروض، والمطلب الثاني القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار.

المطلب الأول: التحليل المالي في حالة قروض الاستثمار.

عندما يقدم البنك على منح قروض لتمويل الاستثمارات، ذلك أن تمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أموال البنك لفترات أطول يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثناءها. وتماشيا مع هذه الاعتبارات، فإنه يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة تختلف نسبيا عن القراءة المالية التي يقوم بها في حالة قروض قصيرة الأجل. وترتكز هذه القراءة بالدرجة الأولى على تحليل مناصب الميزانية التي لها بعدا زمنيا طويلا. ولكي يقوم بذلك، يركز البنك على استعمال بعض النسب الجوهرية، نتعرض لها فيما يلي:

1. التمويل الذاتي[54]:

يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك، والتمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي يقوم بها. ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الاستحقاق إنما يعتمد إلى حد بعيد على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع.

[54] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2004، ص: 151.

2. نسبة المديونية[55]:

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3. نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:

إضافة إلى النسب السابقة التي يستعملها البنك، والتي تعطي له فكرة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة في مواجهة المديونية الآجلة(المديونية متوسطة وطويلة الأجل)، فإنه يقوم بحساب نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة. والهدف من هذه النسبة هو معرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية الآجلة.

ومن الواضح أن هذه السنوات إنما يعتمد على حجم الأرباح التي تحققها المؤسسة. فإذا كان حجم الأرباح المحققة كبيرا عبر السنوات فإن عدد السنوات اللازمة لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح سوف يكون صغيرا.

[55] حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010، ص: 86.

ومن جهة نظر البنك، فإن المؤسسة تعتبر في موقع جيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح قليلا. وبطبيعة الحال، فإن البنك من جهة النظر هذه الإمكانية، فإنه يستطيع أن يأمل في تجمع ظروف أفضل لكي تكون الأموال التي يقدمها للتمويل في أمان من مخاطر عدم التسديد.

4. نصيب المصاريف المالية في النتائج:

ويقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة المصاريف المالية إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال. ويدل على الجزء الذي تحتله المصاريف المالية(الفوائد المدفوعة على القروض) في النتائج التي تحققها هذه المؤسسة. وفي الحقيقة كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كان ذلك يعكس وجها ايجابيا للمؤسسة. وتعتبر المؤسسة عادة في حالة حيدة إذا كانت هذه النسبة في حدود 0.4.

5. تغطية رؤوس الأموال المستثمرة:

يمكن التعبير عن هذه التغطية بواسطة نسبة الموارد الدائمة إلى رؤوس الأموال المستثمرة. وتقيس الجزء من رؤوس الأموال المستثمرة المغطاة بواسطة الموارد الدائمة. ويكون الوضع عاديا إذا كانت هذه النسبة تتراوح بين 0.8 و0.85 [56].

6. قدرة التسديد[57]:

يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه. ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل، والتي تحدد قدرته في التسديد. ومن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة العسر المالي.

المطلب الثاني: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار.

أولا: عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. القروض متوسطة الأجل:

[56] طاهر لطرش، مرجع سابق ،ص: 152.
[57] اضاءات، القروض المصرفية ومعايير منحها، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الحادي عشر، يونيو2011، ص: 4.

تتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح غرض تمويل الأنشطة الاستثمارية وخاصة بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة، وعادة ما تكون هذه القروض مكفولة بضمان معين ويتم سدادها على دفعات من أجل حماية كل من المقرض والمقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين عن التسديد لأسباب مالية، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة المدة:[58]

قروض قابلة للتعبئة وقروض غير قابلة للتعبئة، الأولى تسمح للبنك من إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي الحصول على السيولة، أما النوع الثاني لا يمكن للبنك من إعادة خصمها وبالتالي فهو مجبر على انتظار موعد استحقاق القرض، وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال. لذلك لابد على البنك من دراسة القروض المتوسطة المدة جيدا حتى لا تحدث له أزمة سيولة.

2. القروض طويلة الأجل:

وهي القروض يحصل عليها المشروع من البنوك أو مؤسسات مالية أو غيرها من المؤسسات غيرها من المؤسسات والشركات المتخصصة، وتشمل جميع القروض التي يتجاوز فترة سدادها السبع سنوات وقد تصل هذه القروض إلى ثلاثين عاما، وتتميز هذه القروض في أغلب الأحيان بعدم ثبات معدل الفائدة خاصة إذا كانت هذه المعدلات تتجه نحو الارتفاع، أما بالنسبة لسداد القرض فقد يتم بدفعة واحدة أو يتم على أقساط متساوية وذلك حسب الاتفاق بين البنك والمستثمر، والهدف من هذه القروض هو توفير رؤوس أموال بقصد تمويل الاستثمارات، وتمنح عادة هذه القروض مقابل ضمانات عينية[59].

ثانيا: القرض الايجاري

تمثل طرق التمويل الكلاسيكية لاستثمارات المؤسسات بوجه عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص عبئا على البنوك، التي تسعى إلى تحريك الأموال من أولئك الأفراد الذين يدخرون إلى الأفراد أو المؤسسات من أجل شراء سلع أو خدمات للقيام بالاستثمارات.

ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات من أهم خصائصها تجنب عراقيل التمويل الكلاسيكي، ولم يعد شراء الأصل هو الأسلوب الوحيد للاستفادة منه، بل أصبح الاستئجار بديلا شرعيا للاقتراض بهدف شراء الأصل، وهذه الآلية الجديدة للتمويل تسمى بالائتمان الايجاري أو التمويل بالإيجار أو

[58] سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية-دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي*وكالة جيجل*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص: 71.

[59] عمار زيتوني، مصادر تمويل مؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 9، 2006، ص: 54.

الاعتماد الايجاري، هذه الصورة للاعتماد نشأت حديثا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه توجد صناعات خاصة لهذه الخدمة تسمى صناعة التأجير ومن أبرز هذه المنشآت التي تؤجر الحاسوب وأجهزة تصوير المستندات.

يعتبر الائتمان الايجاري مجالا جديدا لاستثمار موارد البنك، حيث يدعم الخدمات الصرفية التقليدية من جهة ومن جهة أخرى يعد فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل ولكن مازال يحتفظ بفكرة القرض مع إدخال تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المالية المقرضة والمؤسسة المقرضة بالنظر إلى المزايا التي تقدمها لهما.

يسمى بعدة تسميات منها الإيجار التمويلي، التمويل بالإيجار، الاعتماد الايجاري وقد أعطيت تعاريف مختلفة لهذه التقنية التمويلية، إلا أنها تؤدي إلى نفس المعنى فالبعض منها يركز على الجوانب القانونية والبعض الآخر يركز على الجوانب الاقتصادية ولتوضيح المعنى أكثر[60].

الاعتماد الايجاري هو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف(المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر(المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتنى.

أي أن الاعتماد الايجاري هو التزام تعاقدي بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر، بالمقابل يتحصل على حق الانتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل. ولا يمكن لطرفان فسخ العقد، كما لا يحق للمستأجر إعادة الأصل دون إذن المؤجر[61].

[60] لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/03/12، ص ص: 96 97.

[61] مصطفى بالمقدم، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-2005/03/16، ص: 6.

الفصل الثالث: دور التمويل المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية لمكافحة البطالة في الجزائر

تمهيد:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا لذا سنستعرض في هذا المبحث.

المبحث الأول: إجراءات وآليات مكافحة البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور المشاريع الاستثمارية لمكافحة البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: إجراءات وآليات مكافحة البطالة في الجزائر

تعتبر آليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياستها متعددة ومتنوعة، ومختلفة المناهج والطرق، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض فئات العمالية، مثل حاملي شهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط، وحتى بالنسبة لمن هم دون تأهيل. الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسة التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة لمكافحة البطالة

أولا: برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية(ESIL):

هذا البرنامج الذي تم إطلاقه بموجب المرسومين 90-143 و90-144 بتاريخ 1999/05/22، موجه للشباب الذين يعانون من البطالة. الهدف منه تحضير الشباب لإدماجهم في مناصب شغل دائمة عن طريق إكسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية، خلال سنة 2008 استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 2008/04/30. هذا البرنامج موجه للشباب البالغين من العمر بين 19 و35 سنة حاملي الشهادات ومنعدمي الدخل[62].

ثانيا: برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الأشغال المكثف لليد العاملة(TUP-HIMO):

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي، تم وضعه منذ عام 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك إلى خلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة، وتتمثل القطاعات المحددة للاستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة لاستعمال المكثف لليد العاملة في : قطاع الطرق والغابات، الفلاحة، الري البسيط، صيانة التراث العقاري المدني، التنمية المحلية، المحيط.....الخ.

[62] رداد عباس، سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، جامعة سطيف، العدد الأول، 2013، ص ص: 163،164.

"بخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكة الاجتماعية يرمي برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة".

تسلم الأشغال للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على صفقات لانجاز أشغال بسيطة لا تتطلب كفاءات أو تكوين خاص وبهذا تمثل ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة صيغة بديلة لها ثلاث منافع تسمح في انتظار توظيف دائم، إحداث مناصب شغل مؤقتة والتكفل بنشاطات قطاعية ذات منفعة عمومية وتشجيع وإنشاء المؤسسات الصغيرة مرشحة للدوام، كما تتم استفادة البرنامج بالحصول على التغطية الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي[63].

ثالثا: برنامج عقود ما قبل التشغيل:

ويعتبر من أهم البرامج المطبقة، موجهة لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية يدخلون سوق الشغل لأول مرة وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل. ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية. وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم التسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

- ✓ أصحاب العمل بالاتصال بكل المؤسسات التي يعينها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:
  - الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة العقد ما قبل التشغيل.

[63] شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية- تيارت-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص: 148.

- الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

✓ أو عند المترشحين الجامعين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم[64].

رابعا: جهاز الإدماج المهني:

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، المعدل والمتمم.وبعد موافقة رئيس الجمهورية تحدد مدة عقد الإدماج كما يلي:[65]

✓ سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.

✓ ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص.

يتقاضى المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات الأجرة شهرية يدفع مبلغها كاملا كمايلي:[66]

✓ 15000 دج بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي.

✓ 10000 دج بالنسبة للتقنيين السامين.

يحتفظ بمبلغ الأجرة عندما يتم تمديد عقد الإدماج يتقاضى المستفيدون من عقود الإدماج المهني أجرة شهرية يحدد مبلغها بـ 8000 دج ويدفع كاملا.

يستفيد الشباب المدمجون في إطار عقود تكوين –إدماج مما يلي:[67]

✓ أجهزة شهرية بمبلغ 12000دج يدفع كاملا من ميزانية الدولة يحدد مبلغها بنسبة 53% من مرتب الصنف 3، الرقم الاستدلالي 252 من الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين عندما يتم تنصيبهم في المؤسسات الاقتصادية التي تنجز مشاريع ذات المنفعة العمومية ويدفع المستخدم فارق أجر المنصب.

---

[64] محمد قرقي، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-2005/07/13، ص: 11.

[65] المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.

[66] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.

[67] المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.

ترفع المساهمة المذكورة في المادة 26 أعلاه لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني كالتالي:[68]

- ✓ بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات:
  - 12000دج للشهر بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي.
  - 10000دج للشهر بالنسبة للتقنيين السامين.
- ✓ بالنسبة لعقود الإدماج المهني 8000دج للشهر.

المطلب الثاني: برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية لمكافحة البطالة

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEG):

تم إنشاؤها بموجب المرسوم 96-296 لشهر سبتمبر 1996 تهدف إلى:[69]

- ✓ تقديم الاستثمارات ذات جدوى اقتصادية ممولة بشكل كبير من قبل خزينة الدولة(قسط من البنك حسب رغبة صاحب المشروع بالإضافة إلى قسط من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)، ومساهمة بسيطة من قبل صاحب أو أصحاب المشروع.
- ✓ توجيه مختلف الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل.
- ✓ السعي وراء إنشاء مناصب شغل دائمة.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDG):

بمقتضى الأمر الرئاسي 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2002، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDG لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، إذ تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر[70].

[68] المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.
[69] سعودي بلقاسم، إستراتيجية الحوكمة في تطوير التشغيل، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 9.
[70] بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد5، 2007، ص: 65.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف بدون حدود عمرية الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وهي تنظيم عملية الحصول على قروض للمشاريع التي تنحصر قيمتها بين 50000 و400000، حيث تهدف هذه الآلية للمؤسسات المصغرة التي تنظمها ANSAG. وهذا لأسباب عمرية أو لعدم قدرة الفرد على تقديم المساهمة الشخصية من رأس المال المطلوب للمشروع وبدأ العمل الفعلي لهذه الآلية منذ سنة 2005 والذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات عبر التراب الوطني[71].

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

والذي انشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وهو مخصص للبطالين البالغين ما بين 35 و50 سنة والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة الذي يبلغ سقف استثمارها 5000000دج ومن مهامه تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية. وانطلاقا من سنة 1998 إلى غاية 2004 قام بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة ادماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، وانطلاقا من سنة 2004 إلى غاية جوان 2010 تم دعم احداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة.

وابتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي تتراوح عمرها ما بين 30 و50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين[72].

[71] سهام شيهاني، طارق حمول،تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية-مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص: 5.

[72] بن عاتق حنان، حجماوي توفيق، دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب ومحاربة البطالة دراسة حالة ولاية معسكر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص: 5.

المبحث الثاني: انعكاس البرامج الاستثمارية على البطالة في الجزائر

شرعت الجزائر، منذ2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014، فقد أثرت هذه البرامج على جميع القطاعات مما أدى بذلك إلى التخفيض من نسب البطالة.

المطلب الأول: برامج الاستثمارات العامة

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
1)أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2) تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
3) دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4) دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة*2000-2010*، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013، ص 46.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:[73]

- أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب2105 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1%

[73] نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة*2000-2010*، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013، ص ص:46 47.

من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية" العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة" مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.
- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية"PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب45 مليار دج، أي نسبة 86% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.
- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات: 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج 185.9 مليار دج على التوالي أي بنسبة: 39.12%، 35%، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في أن سنة 2004 لم تحض إلا ب:20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها

البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2004-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف:[74]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته "التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق

[74] ناجية صالحي ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التمنية الخماسي على الاقتصاد(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ص:6-9.

الإضافية المقدرة ب1191مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليارد ج".

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كمايلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان 45.5%.
- تطوير المنشآت الأساسية 40.5%.
- دعم التنمية الاقتصادية 8%.
- تطوير الخدمة العمومية 4.8%.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1.1%.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كمايلي:

أ- تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب45.5% (1908.5مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن(555مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية(200مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي(141ملياردج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

ب- تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة(1703.1مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية كمايلي:

النقل(700ملياردج)، الأشغال العمومية(600ملياردج)، الماء(السدود والتحويلات)(393مليار دج)، تهيئة الإقليم(10.15ملياردج).

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

ت- دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5مليارد ج قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.
- ترقية الاستثمار: حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- الصيد البحري: حيث خصص له قيمة 12مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.
- السياحة: حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسيع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات. وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

أ- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن مناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

ب- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

ت- الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

ث- التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف: إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

ج- المالية: حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)[75]:

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 من إجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج والذي قدر بـ21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، حماية مدنية، شرطة، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي والتكنولوجيا الإعلام والاتصال، انجاز الموانئ.

كما يهدف هذا البرنامج من جهة إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها(قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه) بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130مليار دولار، ومنهجة أخرى يسعى إلى إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج، أي ما يعادل 156مليار دولار.

أما عن الغلاف المالي المخصص لهذا المحور فيقدر بـ 360 مليار دج موزعة بالشكل التالي:

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادة التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.
- 80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

[75] هواري عامر وقاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، الملتقى الوطني حول: السياسات الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013، ص 12.

- 130 مليار دج موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

أما من حيث النتائج المحققة خلال هذه الفترة غير منتهية فقد حقق معدل النمو ارتفاعا من 1.4% سنة 2009 إلى 2.4% سنة 2001، وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات، بحيث بدأت ترتفع سنة 2010، أما عن معدل النمو خارج المحروقات فقد انخفض من 9.3%سنة 2009 إلى 6% سنة 2010، ثم إلى 5.2% سنة 2011، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض في كون أن القطاعات المسؤولة عن النمو خارج قطاع المحروقات تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات، حيث شهدت هذه القطاعات انخفاض في معدلات نموها، فقد بلغ معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية 3% سنة 2011، بعدما كان 8.2% سنة 2009، وهذا راجع إلى أن أغلب ورشات البناء والبنى التحتية تم استكمالها وتسليمها في حين أن قطاع الصناعة لازال يعاني ومنذ البداية، نظرا لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به بعد، فالسلطات أغلقت أبواب العديد من المؤسسات الصناعية العمومية لغرض خصخصتها وإعادة هيكلتها، ولكن عدد المؤسسات التي تصفى وتغلق أكبر من عدد المؤسسات التي يتم إنشائها، وهذا أثر كثيرا على إنتاجية هذا القطاع.

المطلب الثاني: أثر البرامج على مؤشر البطالة

أولا: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على البطالة.

إن تحديد أثر سياسة الإنعاش على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة هذه السياسة وهو ما يبينه الجدول الموالي مع العلم أننا سنعتمد معدلين للبطالة هما:[76]

- معدل البطالة الرسمي وهو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والمعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.
- معدل البطالة المصحح الذي قمنا بحسابه كما يلي:

$$\text{معدل البطالة المصحح} = \frac{\text{فئة العاطلين عن العمل+ فئة العمال الغير منتظمين}}{\text{الفئة النشيطة}}$$

[76] نبيل بوفليح، دراسة تقييمه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 261-264.

إن حسابنا هذا المعدل يهدف إلى إضفاء أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين مع أن هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، وفي نظرنا فإن هذه الفئة يجب أن تضم إلى فئة العاطلين عن العمل مادام أنها لا تمارس عملا دائما ومصرح به.

الجدول رقم(02):تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة"2000-2008"

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
1)القوى العاملة:	4.977	5.462	5.981	6.517	7.002
أ- قطاع الفلاحة:	1.185	1.438	1.617	1.780	1.841
*معدل النمو(%):	-	8.28	3.32	10.08	3.42
ب- قطاع البناء والأشغال العمومية:	0.781	0.860	0.980	1.160	1.371
*معدل النمو(%):	-	7.09	8.04	18.36	18.18
ج- قطاع الصناعة	0.497	0.504	0.523	0.525	0.530
*معدل النمو(%):	-	0.39	2.54	0.38	0.95
د- قطاع الخدمات"إدارة، تجارة، خدمات أخرى".	2.514	2.660	2.861	3.052	3.260
*معدل النمو(%):	-	17.43	3.69	6.67	6.81
2)العاملين الغير منتظمين	1.263	1.455	1.070	2.485	2.579
*معدل النمو(%):	-	4.07	34.67	20.04	3.78
3)العاطلين عن العمل	2.610	2.388	1.729	1.265	1.220
*معدل البطالة الرسمي(%):	29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح(%):	43.76	41.30	38.84	36.52	35.17
المجموع"القوى النشيطة"	8.850	9.305	9.780	10.267	10.801

المصدر:نبيل بوفليح، دراسة تقييمه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر، ديسمبر 2012، ص:264.

يبين الجدول رقم(02) أن هناك انخفاض في معدل البطالة في الفترة 2000-2008 إلا أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض ب: 8.59 نقطة مئوية بينما سجل معدل البطالة انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، إن هذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين يعزى إلى ارتفاع حجم القوى العاملة من جهة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين الغير منتظمين من جهة أخرى مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة ضمن فئة البطالين، كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 40.68% في الفترة 2000-2008 مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية:

- قطاع الخدمات: سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 8.65% في فترة الدراسة إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 2.514% مليون عامل سنة 2000 إلى 3.260مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 29.67% خلال نفس الفترة، إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.
- القطاع الفلاحي: بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 6.27% في الفترة 2000-2008 حيث انتقل عدد هذا القطاع من 1.185مليون عامل سنة 2000 إلى 1.841مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدرها: 55.35% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة.
- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعد قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 0.781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.371 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدره: 75.54% وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره: 12.91%، ورغم ذلك فان فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة.
- قطاع الصناعة: يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة 2000-2008 إذ انتقل عدد هذا القطاع من 0.497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0.530 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 6.63% وبمتوسط معدل نمو قدره: 1.06%، إن هذه النتائج تؤكد على أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي، مما سبق يمكن القول أن الانخفاض الهام في معدل البطالة الرسمي والنسبي في معدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة

في القطاع، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية مما يعني أن تأثير ظرفي وغير مستدام كما أنه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

ثانيا: أثر سياسة برنامج التكميلي لدعم النمو على البطالة

لقد شهدت هذه الفترة تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضحت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة[77].

الجدول رقم(03): يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009

التعيين	الفترة(2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: سيلام حمزة وولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-،2014/2000، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحي، البويرة، 2014/2013، ص:90.

ثالثا: أثر سياسة برنامج توطيد النمو الاقتصادي على البطالة[78]:

أما فيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، وهذا يعني ضمنيا توفير600.000 منصب شغل سنويا وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 9% وهي نتيجة إذا ما تحققت ستسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو.

[77] سيلام حمزة و ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2014/2000- مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند لحاج، البويرة، 2014/2013، ص: 90.
[78] هواري عامر وقاسم حيزية، مرجع سابق، ص:13.

كما أن معدل البطالة خلال هذا البرنامج وفي السنة الأولى أي 2010 شهد انخفاض فقد وصل إلى 10% بعدما كان 10.17% سنة 2009، ويرجع ذلك في الأساس على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة(كمشروع 100 محل في كل بلدية)، بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب، ولكن السؤال يبقى مطروح حول نجاعة هذه السياسات في محاربة البطالة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة لا تستطيع منافسة المؤسسات الأجنبية ومنتجاتها ذات الأسعار المنخفضة والجودة العالية، كما أن مشروع المحلات لا يخلق قيمة مضافة حقيقية ولا يستطيع توظيف يد عاملة أخرى، بالإضافة إلى أن عقود ما قبل التشغيل غير مرفقة بإدماج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يستطع البرنامج خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة حقيقية وبالتالي تبقى عاجزة عن خلق فرص عمل دائمة، والقطاعات المنتجة ليست بالضرورة قطاع الصناعة فقط، بل من تجارب العديد من الدول اتضحت إمكانية الاعتماد على العديد من القطاعات الأخرى غير الصناعة للحصول على الميزة التنافسية كالسياحة، والزراعة.

المبحث الثالث:التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر

تهتم الجزائر بتطوير المشاريع الاستثمارية و كذلك بتشجيع الإستثمار الأجنبي و ذلك لما توفره من مناصب شغل و كذلك العائد المتأتي من هذا الاستثمار و نحو بناء اقتصاد حقيقي يعتمد على الانتاجية

المطلب الأول: تطور المشاريع الاستثمارية

أولا: تطور التصريحات بالاستثمار

الجدول رقم (04): تطور التصريحات بالاستثمار 2002-2014.

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0.84	98566	0.95	29586	3.07
2003	1628	2.76	396209	3.82	34618	3.60
2004	876	1.49	241768	2.33	24892	2.59
2005	836	1.42	198839	1.92	32019	3.33
2006	2102	3.57	486035	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.10	1327946	12.80	89594	9.31
2009	6922	11.77	439577	4.24	63488	6.60
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76446	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الجدول رقم (04) والذي يوضح تطور التصريحات بالاستثمار في الجزائر نجد بان تطور التصريحات الاستثمارية يشهد تحسنا ملوحظا إذ بلغ عدد المشاريع المصرحة خلال سنة 2002 حوالي 495 مشروع بنسبة تقدر 0.84 من مجموع الاستثمارات المصرحة بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 لتصل خلال سنة 2006 إلى 2102 مشروع مصرح به بنسبة تقدر بـ 3.75 بقيمة تقدر بـ 486035 مليون دج والتي توفر 47265 منصب شغل ، لتشهد تطور خلال السنوات الموالية لتصل إلى 9904 مشروع مصرح خلال سنة 2014 أي بنسبة 16.82 من مجموع الاستثمارات المصرحة بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 والتي

توفر 150959 منصب شغل بنسبة 15.69 من مجموع 962181 منصب شغل خلال الفترة 2002 إلى 2014.

الشكل رقم(01): تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة 2002–2014.

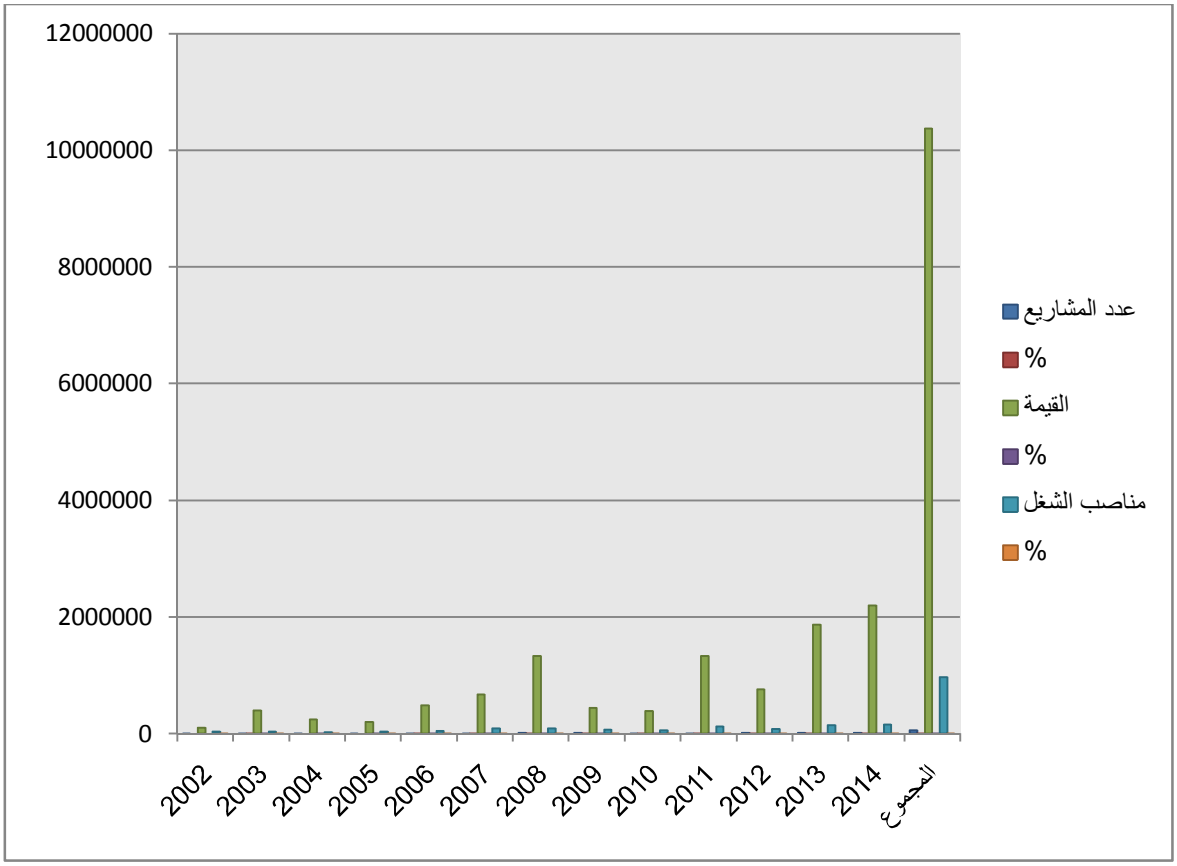

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الشكل رقم(01) والذي يوضح تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة 2002-2014 نلاحظ أن هناك تذبذب في تطور المشاريع إذ نجد في سنة 2002 قدر عدد المشاريع بـ 495 مشروع بقيمة 98566 مقارنة بسنة 2003 نجد 1628 مشروع بقيمة 396209 وإذا بها تنخفض في سنة 2004 وقدرت بـ 876 مشروع بقيمة 241768 وتراجعت في سنة 2005 بـ 836 مشروع بقيمة 198839 ومن سنة 2006 ارتفعت بـ 2102 مشروع بقيمة 486035 إلى غاية 2009 بـ 6922 مشروع وانخفضت في 2010 بـ 5564 مشروع بقيمة 379834 وبعدها ارتفعت إلى غاية 2014 بـ 9904 مشروع بقيمة 2192530.

ثانيا: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة.

الجدول رقم (05): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة 2002-2014.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58324	%99	8018771	%77	848302	%88
الاستثمار الأجنبي	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الجدول والذي تمثل عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة بها، فإننا نلاحظ أن الاستثمار المحلي يمثل المرتبة الأولى بـ 58324 مشروع مصرح به ويوفر 848302 منصب شغل بنسبة 88%، أما الاستثمار الأجنبي عدد المشاريع المصرحة تقدر بـ 564 وتوفر 113879 منصب شغل بنسبة 12%.

الشكل رقم (02): مبلغ المشاريع المصرحة.

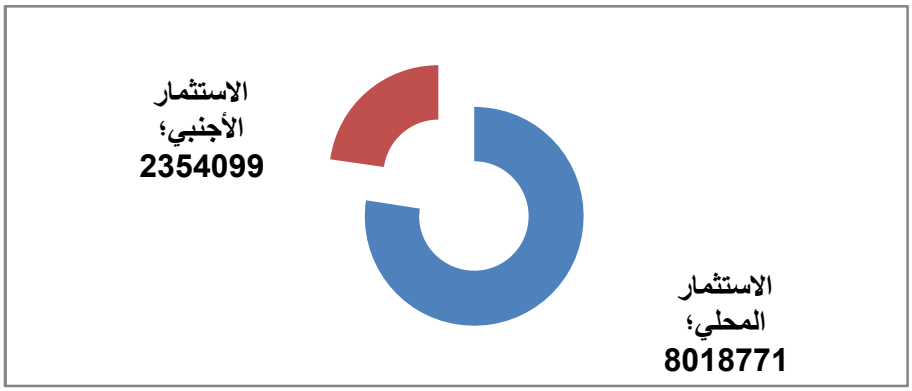

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(02) مبلغ المشاريع المصرحة أن الاستثمار المحلي يحتل المرتبة الأولى، حيث يشغل أكثر من النصف بقيمة 8018771 مقرنة الاستثمار الأجنبي بقيمة 2354099.

الشكل رقم (03): عدد المشاريع المصرحة.

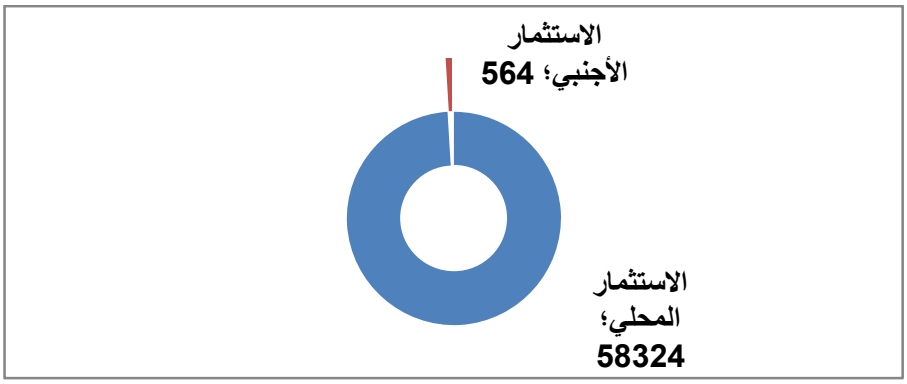

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(03) عدد المشاريع المصرحة بأن الاستثمار المحلي في المشاريع تقدر بـ 58324 مشروع مقارنة بالاستثمار الأجنبي في المشاريع يقدر ب 564 مشروع أي أن هناك تناقص في الاستثمار الأجنبي.

الشكل رقم(04): مناصب العمل المشاريع المصرحة.

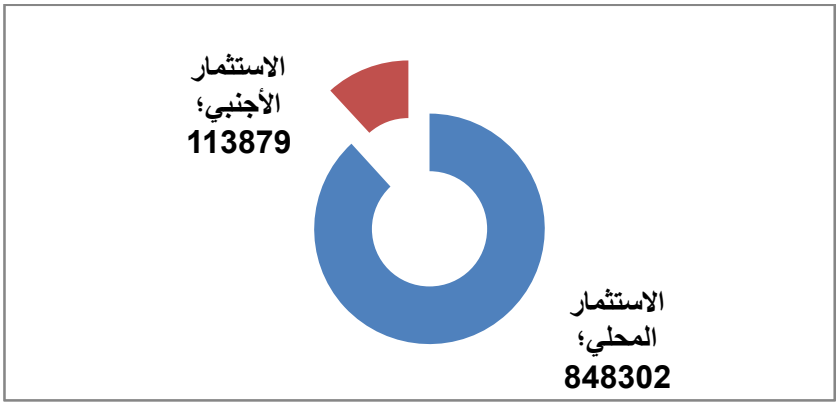

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) مناصب العمل المشاريع المصرحة بأن الاستثمار المحلي يحتل الصدارة في توفير مناصب الشغل بـ 848302 منصب في حين الاستثمار الأجنبي يوفر 113879 منصب شغل.

المطلب الثاني : تطور المشاريع الإستثمارية حسب القطاع و نوع الاستثمار

أولا: حسب قطاع النشاط

الجدول رقم(06): المشاريع المصرحة حسب قطاع النشاط.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	960	1.63	115677	1.12	46604	4.84
البناء	11250	19.11	1367670	13.19	242679	25.22
الصناعة	8070	13.70	5735195	55.29	340135	35.35
الصحة	701	1.19	98521	0.95	16084	1.67
النقل	31353	53.24	859913	8.29	156993	16.32
السياحة	635	1.08	1003175	9.67	50026	5.20
الخدمات	5909	10.03	746966	7.20	101212	10.52
التجارة	2	0.00	37514	0.36	4100	0.43
الاتصالات	5	0.01	408241	3.94	4348	0.45
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من الجدول نجد بان المشاريع المصرحة بها حسب القطاعات بان قطاع النقل يحتل الصدارة بـ 31353 مشروع بنسبة تقدر بـ 53.24 بمبلغ مالي يقدر بـ 859913 التي توفر 156993 منصب شغل أي بنسبة تقدر بـ 16.32، ليليها قطاع البناء والصناعة بـ 11250 و 8070 مشروع مصرح به على التوالي والتي توفر 242679 و340135 منصب شغل على التوالي أما نجد مشروعين فقط في قطاع التجارة.

الشكل رقم(05): مبلغ المشاريع المصرحة.

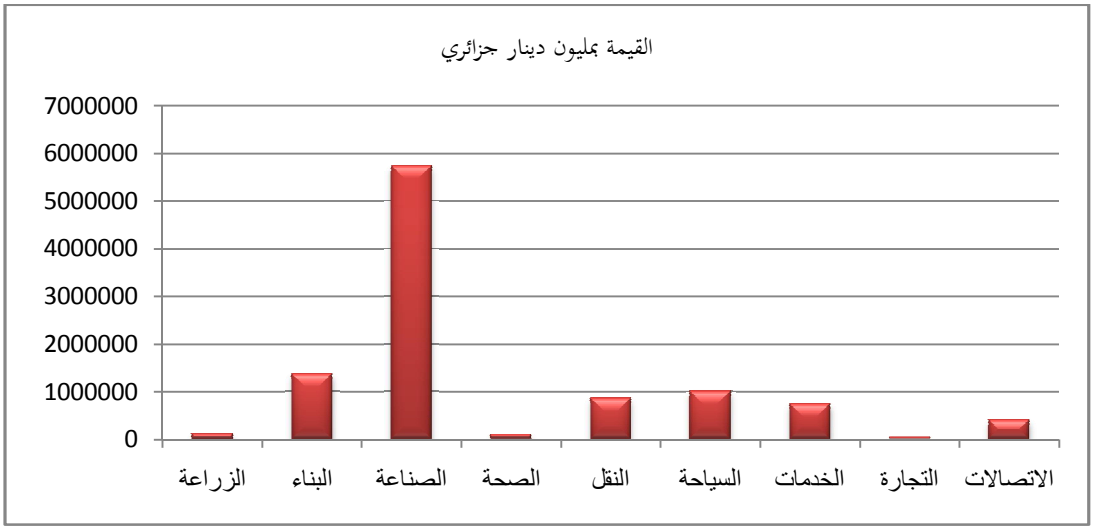

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(05) مبلغ المشاريع المصرحة بأن قطاع الصناعة يحتل المقدمة بقيمة 5735195 ليله على التوالي البناء والسياحة بقيمة 1367670 و1003175 ثم الخدمات بقيمة 746966 وأخيرا التجارة بقيمة 37514.

الشكل رقم(06): مناصب العمل المشاريع المصرحة.

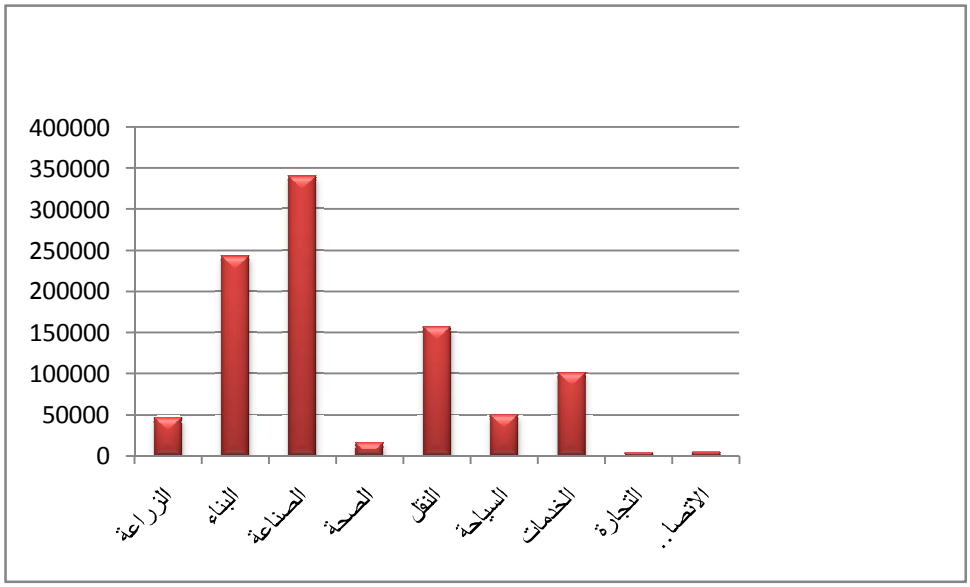

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(06) مناصب العمل المشاريع المصرحة بأن قطاع الصناعة يحتل الصدارة ب 340135 منصب شغل مقارنة القطاعات الأخرى يليه قطاع البناء والنقل على التوالي 242679 و 156993 منصب شغل ثم الخدمات ب 101212 منصب شغل ليصل القطاع الأخير التجارة 4100 منصب شغل.

الشكل رقم (07): عدد المشاريع المصرحة .

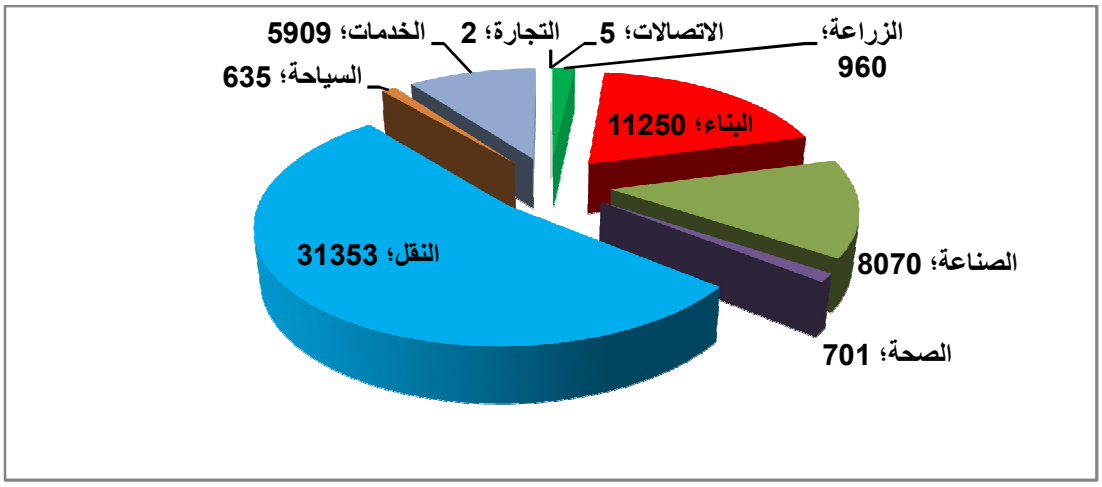

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(07) عدد المشاريع المصرحة بأن قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من بين باقي القطاعات الأخرى بـ 31353 مشروع ويليه على التوالي قطاع البناء والصناعة بـ 11250 و8070 مشروع ليكون قطاع التجارة في المرتبة الأخيرة بمشروعين.

ثانيا: حسب نوع الاستثمار.

الجدول رقم (07): عدد المشاريع المصرحة حسب نوع الاستثمار.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	53934	58.65	4814285	52.33	730516	53.70
توسيع	38423	39.71	6231951	40.45	789422	43.94
إعادة هيكلة	3	0.01	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	830	0.41	979233	2.26	10211	1.15
إعادة تأهيل – توسيع	132	0.22	310514	4.96	46811	1.19
المجموع	58 888	100	10 372 871	100	962 181	100

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الجدول والذي يوضح عدد المشاريع المصرحة وذلك حسب نوع الاستثمار نجد بان معظم المشاريع المصرحة هي من نوع إنشاء و توسيع إذ يصل عدد المشاريع في الإنشاء إلى 34539 وفي التوسيع يصل إلى 23384 أي بنسبة تقدر بـ 58.65 و 39.71 على التوالي والتي توفر 516730 منصب شغل في الاستثمارات من نوع إنشاء و 422789 من نوع توسيع.

الشكل رقم(08): عدد المشاريع المصرحة.

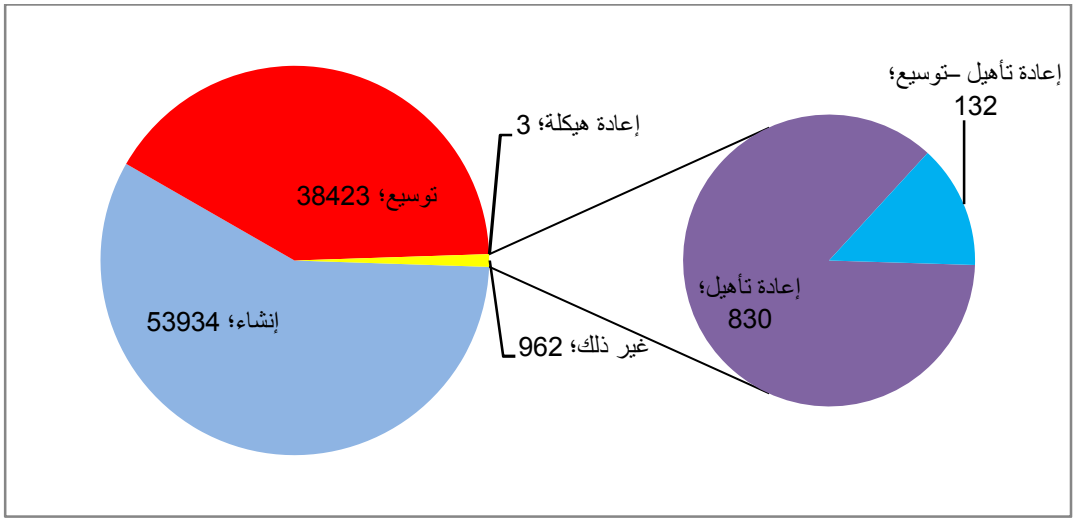

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08) عدد المشاريع المصرحة بأن مشاريع الإنشاء تحتل المقدمة بـ 53934 مشروع يليها مشاريع التوسيع بـ 38423 مشروع ثم مشاريع إعادة التأهيل بـ 830 مشروع وكذا مشاريع إعادة التوسيع بـ 132 مشروع لتحتل مشاريع إعادة الهيكلة المرتبة الأخيرة بـ 3 مشاريع.

الشكل رقم(09): مبلغ المشاريع المصرحة.

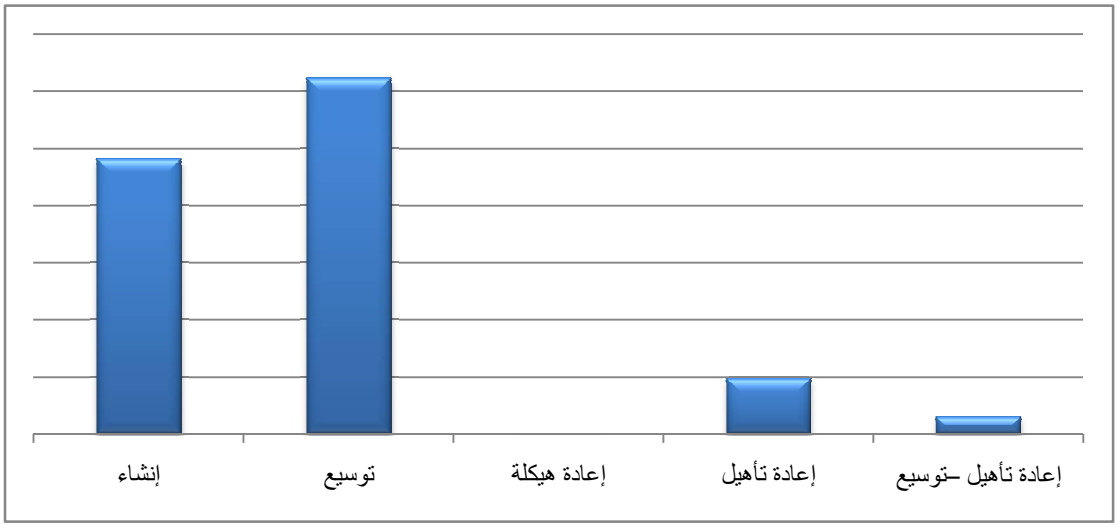

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) مبلغ المشاريع المصرحة بأن مبلغ مشاريع التوسيع تحتل الصدارة بقيمة 6231951 ويليها مشاريع الإنشاء بقيمة 4814285 ثم إعادة تأهيل و إعادة تأهيل– توسيع على التوالي بقيمة 979233 و310514 وأخيرا مشاريع إعادة الهيكلة بقيمة 479.

الشكل رقم(10): مناصب العمل للمشاريع المصرحة.

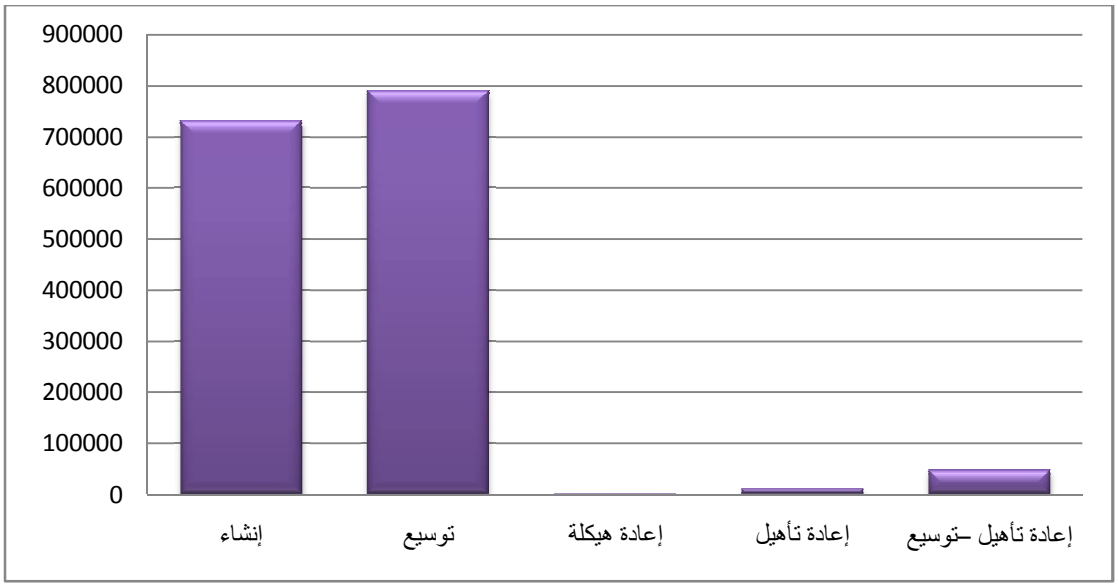

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) مناصب العمل للمشاريع المصرحة بأن مشاريع التوسيع في المرتبة الأولى بـ 789422 منصب شغل في حين مشاريع الإنشاء بـ 730516 منصب ويليها على التوالي مشاريع إعادة تأهيل- توسيع و إعادة تأهيل بـ 46811 و10211 منصب شغل وأخيرا مشاريع إعادة الهيكلة بـ 92 منصب شغل.

ثالثا: حسب القطاع القانوني.

الجدول رقم(08): عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب القطاع القانوني.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	57833	98.21	5604240	54.03	805908	83.76
العمومي	970	1.65	3631213	35.01	115278	11.98
المختلط	85	0.14	1137418	10.97	40995	4.26
المجموع	48888	100	10372871	100	962181	100

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الجدول والذي تمثل عدد المشاريع المصرح بها حسب الحالة القانونية نجد بان الخواص يحتلون الصدارة بـ 57833 مشروع مصرح به ليليها القطاع العام بـ 970 مشروع مصرح به أما في القطاع المختلط فهي تصل إلى 85 مشروع مصرح به والتي توفر 805908 و115 278 و 40995 على التوالي بنسبة تقدر على التوالي بـ 83.76 و11.98 و4.26 في القطاع المختلط.

الشكل رقم (11): مبلغ المشاريع المصرحة.

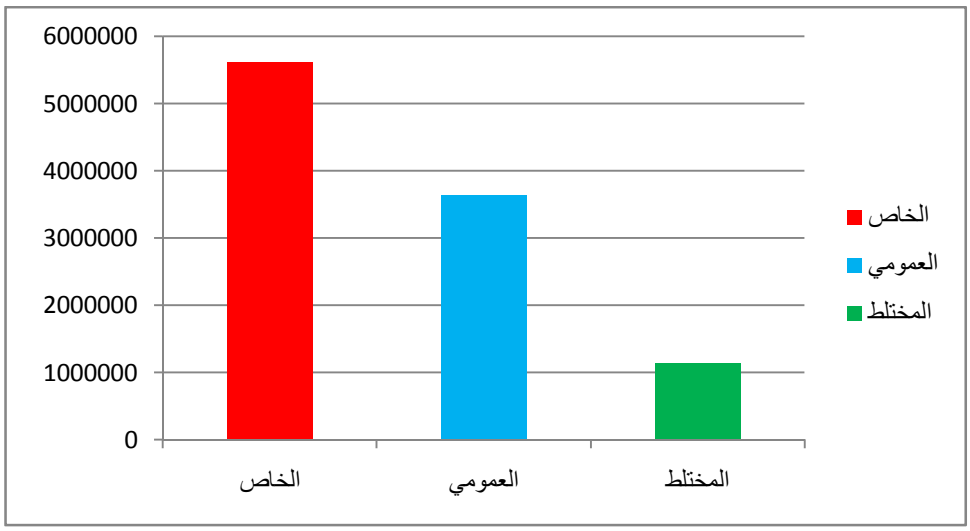

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (11) مبلغ المشاريع المصرحة بأن قطاع الخاص يحتل الصدارة بقيمة 5604240 ويليه القطاع العمومي بقيمة 3631213 وأخيرا المختلط بقيمة 1137418.

الشكل رقم (12): مناصب العمل المشاريع المصرحة.

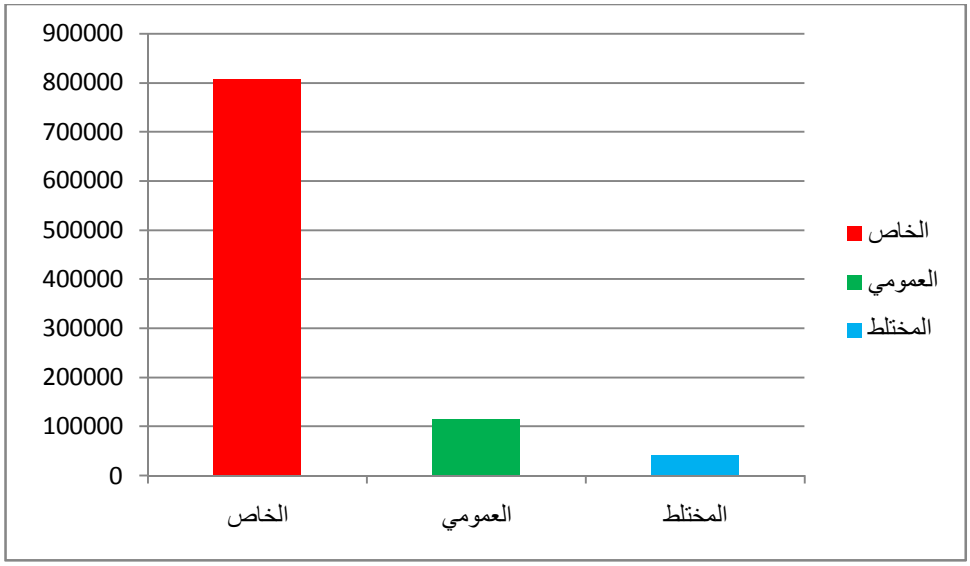

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) مناصب المشاريع المصرحة بأن القطاع الخاص أيضا يحتل الصدارة بـ 805908 منصب شغل ويليه قطاع العمومي بـ 115278 منصب شغل وخيرا القطاع المختلط بـ 40995 منصب شغل.

الشكل رقم(13): عدد المشاريع المصرحة.

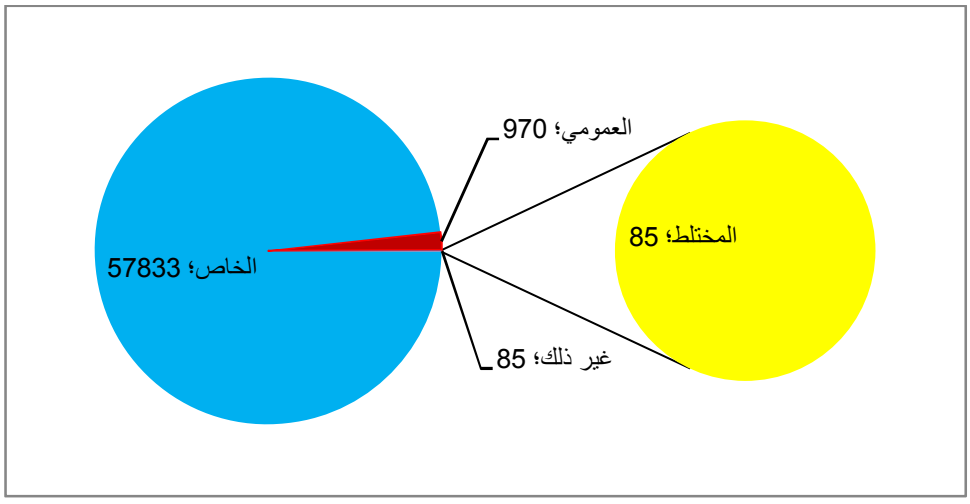

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (13) عدد المشاريع المصرحة يبقى القطاع الخاص متصدرا بـ 57833 مشروع ويليه القطاع العمومي بـ 970 مشروع ثم القطاع المختلط 85 مشروع.

المطلب الثالث: المشاريع الاستثمارية الأجنبية

أولا: المشاريع التي تشترك مع المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية.

الجدول رقم (09): عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب المشاريع التي تشترك مع المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	316	839295	66306
الاتحاد الأوروبي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63171	2933
الدول العربية	171	1243455	35060
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89985	2086
المجموع	564	2354099	113879

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الجدول نجد بأن المشاريع التي تشرك الأجانب في الاستثمارات الجزائرية تتصدرها أوربا بـ 316 مشروع من مجموع 564 مشروع بمبلغ يقدر بـ 839295 مليون دج لتوفر بذلك حوالي 66306 منصب شغل ليليها فيما بينها الاتحاد الأوروبي بـ 238 مشروع بمبلغ مالي يقدر ب 519 485 دينار جزائري لتوفر حوالي 33175 منصب شغل ، أما بالنسبة للمشاريع التي تشرك الأجانب في كل من آسيا وأمريكا فهي تقدر بـ 53 و10 مشاريع على التوالي ، أما في الدول العربية فان عدد المشاريع يقدر بـ 171 مشروع بمبلغ مالي حوالي 1243455 مليون دينار جزائري لتوفر 35060 منصب شغل ، وهي أرقام تعد جيدة مقارنة بمثيلتها في كل من آسيا وأمريكا .

الشكل رقم (14): المشاريع التي تشترك مع الأجانب.

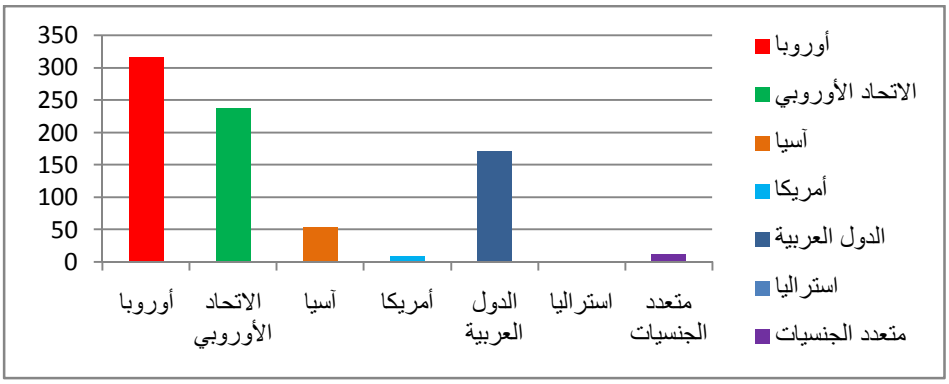

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الشكل رقم (14) المشاريع التي تشترك مع الأجانب نلاحظ أن أوروبا تتصدر 316 مشروع بتوفير 66306 منصب شغل ليليها الاتحاد الأوروبي 238 مشروع بـ 519485 منصب شغل ومن ثم على التوالي الدول العربية وآسيا على التوالي 171 و53 مشروع وتوفير 35060 و7230 منصب شغل وأخيرا استراليا بمشروع واحد وتوفير 264 منصب شغل.

ثانيا: تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب القطاع.

الجدول رقم (10): عدد المشاريع المصرحة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	8	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	564	100	2354099	100	962181	100

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

من خلال الجدول يوضح عدد المشاريع المصرحة بها حسب قطاع النشاط نجد بأن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بـ324 مشروع مصرح به والتي توفر 63928 منصب شغل، ليليها قطاع الخدمات بـ 100 مشروع مصرح

به ويوفر 11242 منصب شغل إلا أنه هناك قطاعات بأقل مشاريع إلا أنها توفر مناصب شغل أكثر مثلا قطاع البناء والسياحة على التوالي 95 و10 مشاريع مصرحة وتوفر مناصب شغل أكثر مقارنة بقطاع الخدمات والمناصب على التوالي 18675 و140080 وصولا إلى آخر قطاع الاتصالات والذي يوفر 1500منصب شغل.

الشكل رقم (15): عدد المشاريع المصرحة.

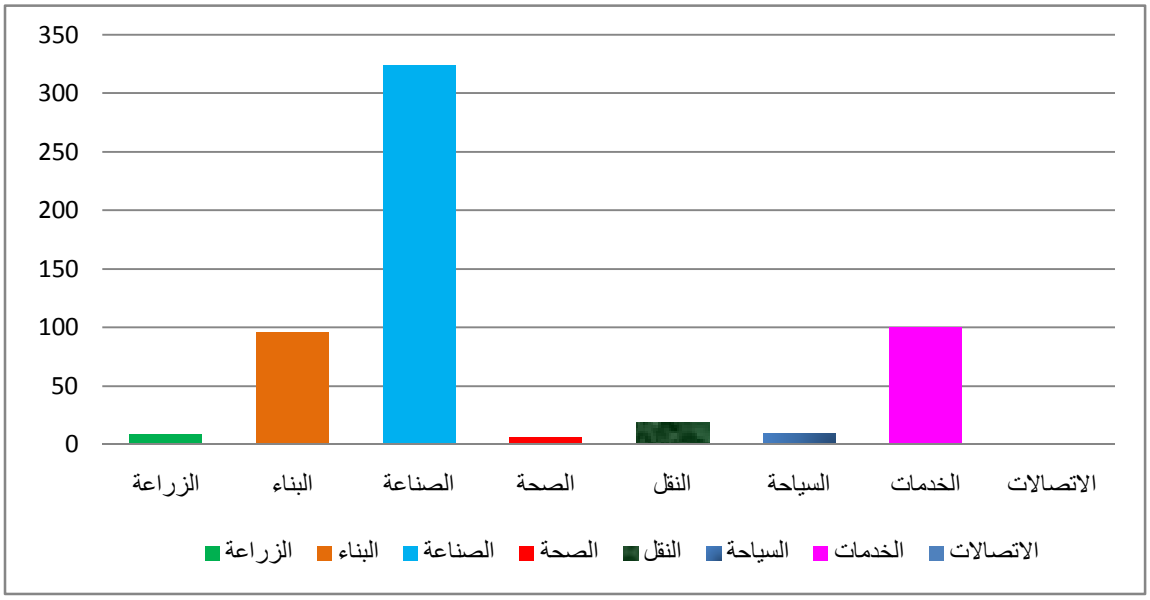

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (15) عدد المشاريع المصرحة نجد أن قطاع الصناعات تتصدر بـ 324 مشروع يليها الخدمات بـ 100 مشروع ثم البناء والنقل والسياحة على التوالي بـ 95 و19 و10 مشاريع ويبقى قطاع الاتصالات ب مشروع واحد.

الشكل رقم(16): مبلغ المشاريع المصرحة.

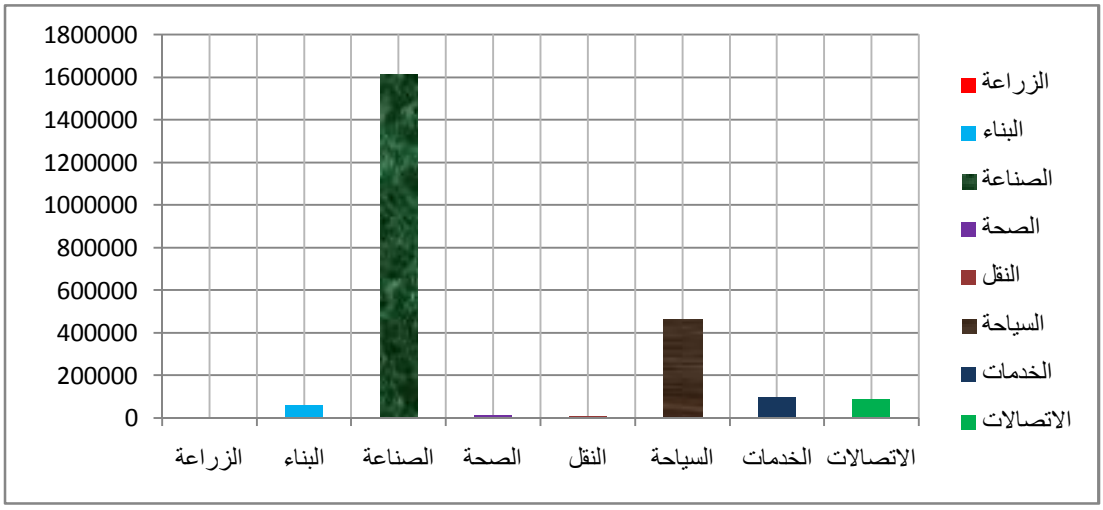

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (16) مبلغ المشاريع المصرحة بأن الصناعة تحتل الصدارة بقيمة 1613708 لتليها السياحة بقيمة 462619 ثم على التوالي الخدمات والاتصالات والبناء بقيمة 97145 و89441 و59713 ليكون قطاع الزراعة الأخير بقيمة 5495.

الشكل رقم (17): مناصب العمل المشاريع المصرحة.

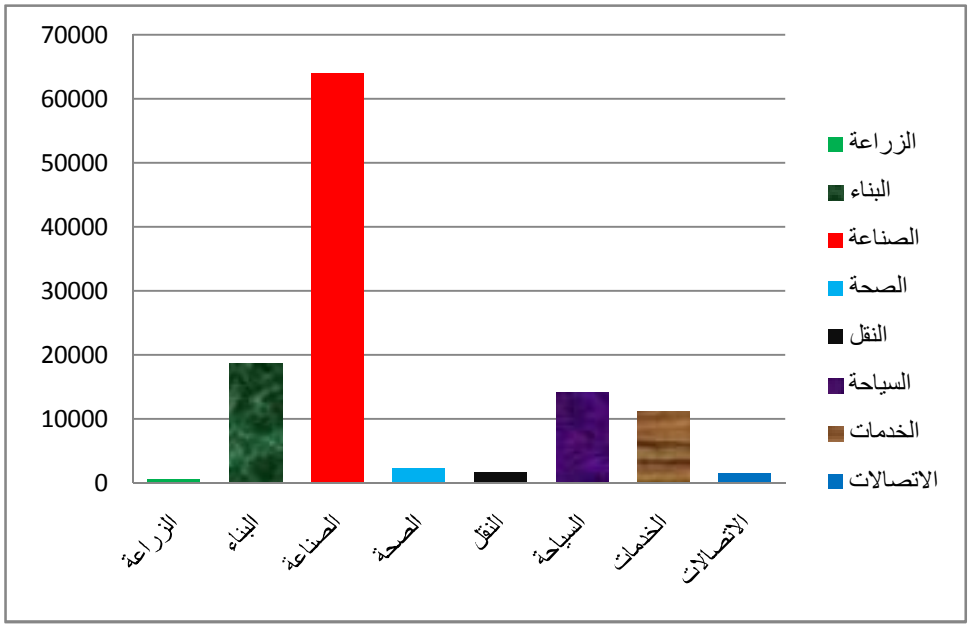

La source: www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (17) مناصب العمل المشاريع الاستثمارية بأن الصناعة في المقدمة بتوفير 63928 منصب شغل يليها البناء بـ 18675 منصب شغل ثم على التوالي السياحة والخدمات والصحة بـ 14080 و11242 و2196 منصب شغل وأخيرا الزراعة بـ 619 منصب شغل.

خلاصة الفصل

أدركت الجزائر أن السبيل الوحيد للحد من ظاهرة البطالة هو إقامة مشاريع استثمارية واستغلال ثرواتها على أحسن وجه وعلى هذا الأساس قامت بإجراءات وآليات وكذا الاستثمارات العامة لمكافحة البطالة وقد ظهرت النتائج المحققة من خلال إحصائيات عن وكالة الاستثمار.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

❖ الكتب

1. دريد كامل آل شيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 2009.
2. دريد كامل أل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
3. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2009.
4. محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، مصر، 2002.
5. الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**، الطبعة الثانية، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
6. حسني علي خريوش وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
7. بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
8. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2004.

❖ الرسائل والأطروحات:

1. دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013.
2. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
3. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
4. محمد مازن محمد الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة (1996-2012)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
5. محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
6. صليحة بوهلال، **وكالات تشغيل الشباب(النتائج والعوائق) دراسة الوكالة الولائية للتشغيل-ورقلة**- مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
7. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**-دراسة ميدانية 2010.
8. سليم عفون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-** مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
9. شعور حبيبة مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

10. نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري "دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوفرة بومرداس، 2009/2008.

11. زواري فضيلة، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر–دراسة حالة مؤسسة سونلغاز**– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، 2009/2008.

12. مسعي سمير، **تسعير القروض المصرفية دراسة حالة"BDAR"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

13. سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية–دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي*وكالة جيجل***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

14. لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/03/12.

15. شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية– تيارت–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012.

16. خالدي خميسة ونوري سليمة، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010–2011.

17.حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

18. سيلام حمزة و ولدبزيو فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2000/2014–** مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند لحاج، البويرة، 2014/2013.

❖ المجلات والتقارير:

1. البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف.
2. صابر بلول، **الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع، الأسباب، الحلول**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.
3. محمد بن عبد الله البكر، **البطالة والآثار النفسية: دراسة ميدانية تحليلية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلة26، العدد51.
4. سميرة العابد وزهية عبار، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات** ، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.
5. أوسرير منور، جيلالي بن حاج جيلالي معزاوة فتيحة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الجزائر.
6. عمار زيتوني، **مصادر تمويل مؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 9، 2006.
7. رداد عباس، **سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، جامعة سطيف، العدد الأول، 2013.
8. بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي** ، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.

❖ المؤتمرات والملتقيات:

1. مصطفى بالمقدم، **التمويل عن طريق الإيجار كإسترتتيجية لتغيير العمل المصرفي** ، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-2005/03/16.
2. ناجية صالحي ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التمنية الخماسي على الاقتصاد(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.
3. موسى بن منصور و ميلود زنكري، **فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر**– الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي برج بوعريريج.
4. غربي حمزة و قمان مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية– مع الإشارة إلى حالة الجزائر–** الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18/19أفريل 2012.
5. خليلي أحمد و هاشمي بريقل، **واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة.
6. عبد الحميد قومي و حمزة العايب، **إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل** ، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15/16نوفمبر2011.
7. ماضي بلقاسم و أمال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة وتقييم سياسات علاجها** ، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار، عنابه، 20سبتمبر2011.
8. صاطوري الجودي و بهلول لطيفة، **أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري** ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15/16نوفمبر2011.
9. بن سعدي جمال، **البطالة في الجزائر "تعريف، الأسباب الآثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،15/16نوقمبر2011.
10. سعودي بلقاسم، **إستراتيجية الحوكمة في تطوير التشغيل**، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
11. سهام شيهاني، طارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية–مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15/16 نوفمبر 2011.
12. بن عاتق حنان، حجماوي توفيق، **دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب ومحاربة البطالة دراسة حالة ولاية معسكر** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15/16 نوفمبر 2011.
13. هواري عامر وقاسم حيزية، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها** ، الملتقى الوطني حول: السياسات الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013.

❖ الأبحاث والنشرات:

1. اضاءات، **البطالة**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت السلسلة السادسة، العدد الثالث، أكتوبر، 2013.
2. اضاءات، **القروض المصرفية ومعايير منحها** ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الحادي عشر، يونيو2011.
3. محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
4. محمد حسين عبد القوي، **البطالة المشكلة والعلاج**، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين.
5. وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة**، مقدمة إلى الأكاديمية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك..
6. محفوظ جودة، حسين اليحيى، حسني خريوش، **تحليل وتقييم المشاريع** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009.
7. محمد قرقي، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-2005/07/13.
8. نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة* 2000-2010***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013.
9. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، جامعة شلف، الجزائر، ديسمبر 2012.

❖ النصوص القانونية:

1. المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.
2. المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.
3. المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.
4. المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008.

باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

1. ONU, **Rapport mondial Sur le Développement Humain.** De BOECK UNVERSITE, BRUXELLES,2000.

2. Olivier Bellego, Mokehtar Lakehal, Caire Guy. Jannot-Robert**, Ddictionnaire Des Qquestion Sociales**: Loutil Indispensable Pour Comprerdre Les Enjeux Sociaux: Harmattan, Paris.
3. ONS, **Donnes Statistiques, Activité, Emploi Chômage**, Algérie. N514, Edition.

INTERNET:

1. www.andi.dz/images/statistique/bilan2014-ar/secteur-activ-2002-2014.JPG.30/04/2015.22:00.

المقدمة

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة، والتي تعد من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر، وكغيرها من دول العالم مازالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية فالمسارعة ولو النسبية لظاهرة البطالة من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بذل الجهود الضرورية وتفعيل السياسات القائمة.

وفي إطار دراسة الأسباب الحقيقية لانتشار ظاهرة البطالة، وتشخيص الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل التخفيف للظاهرة من خلال برامج الاستثمار العامة الممولة من قبل الدولة وكذا برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية، من هنا تظهر أهمية الدراسة أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة خلال الفترة محل الدراسة 2002 إلى 2014.

إشكالية الدراسة :

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية في محاربة البطالة وتوفير مناصب الشغل في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو التعريف الاقتصادي للبطالة؟
- ما المقصود بالمشروعات الاستثمارية؟
- ما هو دور الإجراءات والآليات التي ساهمت في التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر؟

فرضيات البحث :

وللإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف المحددة توجب وضع الفرضيات التالية:

- البطالة هي التوقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه.
- المشاريع الاستثمارية وسيلة لاستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية والمالية.
- تتمثل الإجراءات والآليات لمكافحة البطالة في الجزائر في برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة وكذا البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية و ذلك من خلال مناصب الشغل التي وفرتها.

مبررات اختيار الموضوع:

- الموضوع كان من اقتراح الأستاذة، ولتطابقه مع تخصصي إضافة إلى الدوافع التالية.
- الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات خاصة بظاهرة البطالة.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة لظاهرة البطالة من جهة، وكذا كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى وبصفة عامة تظهر أهمية البحث من خلال العناصر التالية:

- الأهمية التي يكتسبها الموضوع مما يستدعي الاهتمام بتمويل المشاريع الاستثمارية للحد من ظاهرة البطالة.
- أهمية البحث من خلال اظهار أهمية التمويل المصرفي التي تضمن للمشروع الاستمرارية والنجاح.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية:

- إبراز أسباب البطالة في الجزائر.
- معرفة إجراءات وآليات مكافحة البطالة.
- إبراز دور التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية في مكافحة البطالة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: من اعداد دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان. حيث اعتمدت الدراسة على تحليل أهم التطورات الاقتصادية في البلد، وتحليل الجوانب الهامة ذات العلاقة بالتشغيل والبطالة والعناصر المؤثرة في هذه المتغيرات. لقد جاءت النتائج الجانب التطبيقي لهذه

الرسالة مقبولة من الناحية الإحصائية والنظرية. وقد ساهمت النتائج المتوصل إليها في توضيح، مدى تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية وبعض العوامل الديمغرافية على معدلات البطالة في الجزائر.

الدراسة الثانية: من إعداد فاطمة الحاج قويدر ، **التمويل كأداة لاستمرار المشاريع الاستثمارية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح. حيث هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية وأهم مقومات الاستثمار و دراسة أساليب التمويل وتحديد الأسلوب الأمثل لكل مشروع.

الدراسة الثالثة: من إعداد الدكتور محمد بن عبد الله البكر ،البطالة والآثار النفسية–دراسة ميدانية تحليلية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.ومن أهم أهداف الدراسة تحديد وتحليل المتغيرات(الخصائص) الشخصية بحالة التعطل ومستوى التكيف الاجتماعي.و تحديد مستوى التوافق الاجتماعي لدى عينة الدراسة. وكذا تحديد نوع حالة التعطل عند عينة الدراسة.

الدراسة الرابعة: من إعداد الدكتور صابر بلول ، **الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع، الأسباب، الحلول**، قسم الاقتصاد والإدارة المعهد العالي للعلوم. و الغاية الأساسية من البحث هي دراسة مشكلة البطالة في سورية وتحليلها بهدف تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة، مع محاولة لصياغة مجموعة من الإجراءات والمقترحات الواجب إتباعها للقضاء على مشكلة البطالة من خلال معالجة جديدة واضحة. والنتيجة هو أن الإجراء الأكثر فعالية هو وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها باستخدام الأدوات المالية والنقدية والتسليفية والإصلاحات التشريعية والإدارية، وإعادة توزيع الدخل القومي ورفع مستوى التنمية البشرية والتطوير العلمي– التفاني في فروع الاقتصاد جميعا، وأنه لا يمكن لأي برنامج طارئ إسعافي أو إنقاذي أن يحل مشكلة بإجراءات جزئية قطاعية.

تحديد إطار الدراسة:

تختلف الأوضاع من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة لكل دولة ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزماني (فترة الدراسة) تمتد فترة 2002-2014 وهي بهذه تحتوي فترة الدراسة التي عاشتها الجزائر.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بأثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2014، فقد تطلب البحث استخدام المنهج الوصفي والتحليلي :

وفيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال عرض واقع البطالة في الجزائر، ومن خلال التمويل المصرفي والمشاريع الاستثمارية.

المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل جداول الخاصة بدور المشاريع الاستثمارية في مكافحة البطالة، وأيضا يظهر هذا المنهج من خلال تحليلنا لبرامج المدعومة من طرف الدولة.

محتوى الدراسة :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة، تحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات أو نفيها فقد تم دراسة الموضوع في ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري البطالة الأسباب والآثار تطرقنا من خلاله إلى ماهية البطالة هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني الأسباب البطالة وآثارها والمبحث الثالث واقع البطالة في الجزائر.

الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان الإطار النظري المشروعات الاستثمارية والتمويل المصرفي فقد تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا التمويل المصرفي، ويأتي المبحث الثالث دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث وهو المعنون دور التمويل المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية لمكافحة البطالة في الجزائر، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول إجراءات وآليات مكافحة البطالة، أما المبحث الثاني التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر، وفي المبحث الثالث عرضنا دور المشاريع الاستثمارية لمكافحة البطالة في الجزائر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية وبنوك

التخصص: بنوك

أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة

دراسة حالة الجزائر 2002-2014

إعداد الطالبة :
كريمة عبان

تحت إشراف الأستاذة:
ناجية صالحي

لجنة المناقشة

مفيد عبد اللاوي	الرتبة العلمية بجامعة	أستاذ محاضر	رئيسا
ناجية صالحي	الرتبة العلمية بجامعة	أستاذة مساعدة	مشرفا ومقررا
عبد الحق طير	الرتبة العلمية بجامعة	أستاذ مساعد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

الملخص:

تعاني بلدان العالم عامة أزمة خطيرة تمس الفرد والمجتمع وهي البطالة، حيث نجد الجزائر من بين بلدان العالم النامي التي مستها هذه المشكلة، بل وازدادت تزايدا كبيرا، حيث أحدثت ضجة كبيرة في مجتمعاتنا من خلال الآثار الاجتماعية التي تنعكس سلبا، فتفشي هذه الظاهرة وتزايد وتيرتها يشير إلى أنه لا يمكن إغفالها لذلك فقد حاولنا دراسة أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة و الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشروعات الاستثمارية ، و كذلك من خلال انتهاج سياسة تشغيل جديدة لمحاولة تقليص حجم البطالة فكان اعتماد آليات وأجهزة التشغيل المتعددة من قبل الدولة أفضل الوسائل للحد من هذه الظاهرة.

Abstract:

Unemployment becomes a serious and primary concern in the whole world, and Algeria makes no exception, so it is one of the developing countries that is enormously affected by this problem. Its dramatic increase created a total chaos in our society regarding the numerous negative social effects. The augmentation of this phenomenon led us to make a research about the impact of the financial support of the investments and projects on the amount of unemployment. Besides the banks' role in sponsoring those financial project. Lastly the ways that the government has adopted to minimize and root out this problem following a new employment strategy.